مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.747

22 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ديمبنسكي (بولندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين المسجلين على القائمة، أود أن تتذكروا بأنني أعلنت ما يلي في الجلسة العامة الأخيرة التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ آب/أغسطس، بعد اعتماد تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية المقدم إلى المؤتمر على النحو الوارد في الوثيقة CD/1425:

"يبدو أن الأمر لا يزال يحتاج إلى مزيد من المشاورات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراء الذي يجب اتخاذه بشأن تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ... من أجل تمكين المؤتمر من التوصل الى قرار في الجلسة العامة التالية التي ستعقد يوم الخميس الموافق ٢٢ آب/أغسطس".

وقد جرت مشاورات كثيفة سواء داخل المجموعات أو فيما بينها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وللأسف، يبدو أنه ليس هناك توافق في الآراء بشأن إجراء آخر فيما يتعلق بتقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

وألاحظ أن عدة وفود تود التحدث عن هذه المسألة. أولاً، ألاحظ أن سفير باكستان الموقر يود أن يتكلم.

السيد أكرم (باكستان): تم بيان دور مؤتمر نزع السلاح، باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح. وقد أكد وفد باكستان باستمرار على دور هذه الهيئة في التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية طوال عملية المفاوضات التي جرت في السنتين ونصف السنة الأخيرة. ولا نزال نعتقد بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يلعب دوره في عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسبق أن أعرب وفدي عن أسفه لعجز المؤتمر عن اتخاذ قرار بشأن نص مشروع المعاهدة. ومع ذلك فقد اعتمدنا تقرير اللجنة المخصصة الذي أحيل الى مؤتمر نزع السلاح في جلستنا الأخيرة. ويرى وفدي أن هذا التقرير الذي وضعته اللجنة المخصصة واعتمده المؤتمر دون اعتراض، يجب إحالته للعلم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فوراً. وهذا الإجراء سيحتفظ بدور مؤتمر نزع السلاح ويؤكده على الأقل في التفاوض على تدابير نزع السلاح المتعددة الأطراف. وآمل أن يلقى هذا الاقتراح توافق آراء المؤتمر.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): أولاً، بالطبع يا سيدي، نقدم لكم أخلص تهانينا القلبية على توليكم رئاسة المؤتمر. إننا نعرف صفاتكم منذ زمن طويل، وتفانيكم لقضية نزع السلاح ومهارتكم في ميدان وقف التجارب النووية.

توجه تعليقات المكسيك على مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تقرير اللجنة المخصصة الذي وافق عليه المؤتمر أول أمس. ولا أنوي تكرارها في هذا المقام؛ ويكفي أن أقول إن المشروع لا يفي تماماً بالآمال التي كنا نعلقها على المفاوضات. ورغم ذلك، كان المكسيك يؤيد تقديم مشروع المعاهدة الى مؤتمر نزع السلاح هذا لكي ينظر فيه وليؤيد إحالته من جانب هذه الهيئة إلى الأمم المتحدة للنظر فيه أثناء دورة الجمعية العامة الخمسين المستأنفة. ونظراً لأنه لم يحدث توافق في الآراء في هذا الشأن، يرى

وفدي أن من الضروري إحالة تقرير اللجنة المخصصة الى الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن الأمر سيكون بالغ الخطورة إذا لم يفتح باب التوقيع على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في الشهر القادم كما كان معتزماً. فإذا لم يحدث ذلك، ستكون قد فاتتنا فرصة تاريخية. وعلاوة على ذلك، سنتعرض لحظر التشجيع على الانتشار النووي الأفقي والرأسي وتقويض الجهود المبذولة حالياً في ميداني تحديد الأسلحة وتخفيض المخزونات النووية. فإذا لم يتم التوقيع على المعاهدة سيكون بالطبع من الصعب جداً أن نبدأ عملية نشطة تؤدي إلى نزع السلاح النووي العام والشامل، بل وحتى الأقل من ذلك بكثير وهو أن نجعل منها مؤسسة. وعلى العكس، يمكن أن نقلل التأييد العام العالمي القوي لنزع السلاح. وستكون أول ضحية لفشلنا هي قضية نزع السلاح النووي. إن التجارب النووية يجب أن تنتهي على الفور وأن تنتهي إلى الأبد؛ وهذا هو مطلب المجتمع الدولي. وقد بذل هذا المؤتمر جهداً جديراً بالثناء لترجمة هذا المطلب الى صك ملزم قانوناً. ومن حق الدورة الخمسين للجمعية العامة أن تطلع على جهودنا. ويؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمه ممثل باكستان.

الرئيس: أشكر سفير المكسيك الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. ألاحظ أن ممثل البرازيل الموقر يود التحدث على مسألة الإجراء هذه.

السيد لامازيير (البرازيل): اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة هذه الهيئة وبأن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي. وقد يسّرت لي مهمتي الكلمتان اللتان أدلى بهما سفيرا باكستان والمكسيك. ويعتقد وفدي أيضاً أن من الطبيعي في نهاية الأمر أن يكون المسلك الطبيعي في اختتام عمل اللجنة، بعد اعتماد تقرير اللجنة المخصصة، سواء على مستوى اللجنة أو على مستوى المؤتمر، هو إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة، ونحن نؤيد الاقتراح المقدم من سفير باكستان.

الرئيس: أشكر ممثل البرازيل الموقر على بيانه وكلماته اللطيفة الموجهة الى الرئاسة. ألاحظ أن ممثل مصر الموقر يود التحدث عن هذه المسألة المتمثلة في الإجراء الواجب اتخاذه بشأن التقرير.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): أشكركم وأُحييكم في كرسي الرئاسة وأرجو لكم التوفيق وأود أيضا أن أعبر عن خالص التقدير لسلفكم، سفير باكستان، السفير منير أكرم على إدارته الحكيمة لأعمال مؤتمر نزع السلاح في خلال تلك الفترة الحرجة وكذلك سفير بيرو وسفير روسيا على إدارته الحكيمة لأعمال لمؤتمر.

السيد الرئيس، بالنسبة للموضوع الذي طرحتموه أود أن أوضح موقفنا وهو أنه بعد أن اعتمدنا تقرير لجنة حظر التجارب النووية تحت الادارة الحكيمة للسيد السفير راماكر، انتهت أعمال لجنة حظر التجارب النووية في نظرنا ووفقاً لولايتها تفاوضت حول مشروع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبالتالي لا يوجد أمامها أي عمل فيما يتعلق بالمفاوضات حول المعاهدة أو استكمال المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبعد اعتماد هذا التقرير، نرى أن العمل الذي يقوم به السفير ستيفن ليدوغارد، سفير الولايات المتحدة كصديق للرئيس، يجب أن يقدم لرئيس المؤتمر في الجلسة العامة مباشرة. وبعد اعتماد تقرير اللجنة يوم ٢٠ آب/أغسطس، أعتقد بأنه من حقنا، بل من واجبنا، أن يحال تقرير اللجنة كما هو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة لنص القرار رقم ٥٠/٦٥، الفقرة السادسة، ومن حق الجمعية

العامة أن تعرف وضع المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن حقها أن تعرف كيف سارت هذه المفاوضات وتقييم رئيس اللجنة، السفير راماكر، ومواقف مختلف الدول التي انعكست على تقرير هذه اللجنة بما فيها موقف مصر.

السيد الرئيس، لقد سمحت لنفسي بأن أرسل لكم خطابا يعكس موقف مصر من هذه المعاهدة وإحالة النص ومسايرة مصر لتوافق الآراء وإحالته إلى الجمعية العامة.

والآن يا سيادة الرئيس، نحن نؤيد إرسال تقرير لجنة حظر التجارب النووية الى الجمعية العامة استجابة لقرارها رقم ٥٠/٦٥ ونرى أن ذلك يمكن أن يتخذ صورة قرار يصدر من هذه الجلسة أو من مؤتمر نزع السلاح أو في صورة رسالة تكتبونها أنتم كرئيس للمؤتمر إلى رئيس الجمعية العامة حتى يمكن مراعاة ذلك عندما تنظر الجلسة المستأنفة للجمعية العامة في الدورة الخمسين موضوع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس: أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة، وأعطي الكلمة الآن لممثلة بيرو الموقرة.

السيدة تينكوبا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أود أولاً، يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعرف صفاتكم المهنية ونتمنى لكم كل التوفيق.

ويود وفدي أن ينضم إلى الوفود التي طلبت إرسال تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح، باعتباره محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، أن يخيب أمل المجتمع الدولي الذي ينتظر نتائج ملموسة منه.

الرئيس: أشكر ممثلة بيرو الموقرة على بيانها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثل شيلي الموقر.

السيد كابديفيلا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): أولاً يا سيدي، يود وفدي أن يهنئكم على إشرافكم على مناقشات مؤتمر نزع السلاح خلال هذه الفترة. ونحن نتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم.

ويود وفد شيلي أن يدلي ببيان قصير عن المسألة التي تجري مناقشتها حالياً. ويؤيد وفد شيلي فكرة أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد، دون مزيد من التأخير، قراراً بشأن وجوب إرسال الوثيقة CD/1425 التي تحتوي على تقرير اللجنة المخصصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الى الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تنظر فيه. وسوف تؤدي التكاليف السياسية والانعكاسات السلبية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح إذا لم يرسل النص في الوقت المناسب الى الإضرار بخطورة بمصداقية هيئة المجتمع الدولي الوحيدة للتفاوض على نزع السلاح. وبناء عليه، ينضم وفدي إلى البيانات التي أدلى بها لهذا الغرض باكستان والمكسيك والبرازيل وبيرو.

الرئيس: أشكر ممثل شيلي الموقر على بيانه وعلى كلماته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد ستار (استراليا): أعتذر، يا سيادة الرئيس، عن مقاطعة توالي البيانات. ولكن اسمحوا لي، ما دمت أتحدث، بأن أهنئكم على توليكم الرئاسة. ويسرني جداً أن أراكم فوق المنصة ويمكنني أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي.

لقد قاطعتكم لأنني أود أن أتكلم عن بند الأعمال الذي كنتم تناقشونه ألا وهو إحالة التقرير المتعلق بحظر التجارب النووية إلى الجمعية العامة فوراً. وأنني أؤيد التعليقات التي أدلى بها المتحدثون الآخرون فيما يتعلق بإحالة ذلك التقرير. وأعتقد أن التقرير يشكل سجلاً هاماً لعمل اللجنة المخصصة. ورغم أن وفدي يركز اهتمامه على مصير نص المعاهدة التي تفاوضت عليها تلك اللجنة، فإننا نعتقد أن التقرير يشكل عنصراً هاماً في معالجة مؤتمر نزع السلاح لعمل اللجنة وبالتالي أنه يستحق، قبل كل شيء، الاعتماد الذي لقيه في هذا المؤتمر، ولكن أيضاً إحالة ذلك التقرير إلى المجتمع الدولي الآن أي إلى الجمعية العامة. وبناء عليه، يود الوفد الاسترالي أن يؤيد التعليقات التي سبق الإدلاء بها بشأن إحالة التقرير. ولكنني أتساءل عما إذا كان لا يجب علينا الانتهاء من هذا البند من الأعمال. ولا شك في أن هناك متحدثين آخرين ينتظرون مخاطبة المؤتمر، ولكن، حسب ما افهمه، ليس بشأن هذا البند بعينه، وآمل أنه ربما يمكنكم إعادة النظر - إعادة التفكير في استنتاجكم أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن إحالة هذا التقرير، نظراً لقائمة المتحدثين الذين ألحوا على إحالته، وأن تعرضوا الآن على هذا المؤتمر إحالة هذا التقرير الذي سبق لهذا المؤتمر أن اعتمده. ولا أرى سبباً يجعل هذا المؤتمر، بعد أن اعتمد التقرير، لا يريد أن يُطلع المجتمع الدولي، من خلال الجمعية العامة، على وضع نعتبره خطيراً وملحاً في آن واحد.

الرئيس: لدينا اقتراح رسمي مقدم من عدة وفود، بما فيها وفد استراليا. وبالتالي، فإنني أطرق ثانية مسألة ما إذا كان سيوجد توافق في الآراء بشأن إحالة تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، الذي اعتمدناه في ٢٠ آب/أغسطس، إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة. وأعطي الكلمة لممثل ايران.

السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية): مجرد سؤال. ما هو بالضبط القرار الذي تطرحونه لاعتماده؟ وذلك لأنه إذا كانت مسألة تتعلق بتقديم التقرير إلى الجمعية العامة، لدينا بالطبع المادة ٤٤ من النظام الداخلي. وسوف يتعين على الرئيس أن يعرض علينا مشروعاً للنظر فيه. وليس هناك مشروع، وبالتالي فإننا لا نعلم الاقتراح المحدد الذي يوجد بشأنه طلب للنظر فيه.

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): كما تعلمون من مشاوراتنا، فإن المجموعة الغربية تؤيد بالاجماع إحالة هذا التقرير إلى الجمعية العامة وعرضتم على أعضاء المؤتمر، من خلال منسقي المجموعات، يوم الثلاثاء، مشروعاً للتقرير اقترحتم تقديمه إلى الجمعية العامة. وإذن، بالتأكيد، فيما يتعلق بالمجموعة الغربية، يكون الرد على سؤال سفير ايران الموقر هو أنكم عممتم فعلاً مشروع تقرير يوم الثلاثاء من هذا الاسبوع.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): لم أكن أنوي حقاً أن أتحدث. وأود يا سيدي، أن أؤدي واجب تهنئتكم على توليكم الرئاسة وتأكيد تعاوننا لكم وشكر سلفكم على العمل الممتاز المنجز حتى اليوم.

إنني مندهش لأن إحالة تقرير اعتمده مؤتمر نزع السلاح لا تتبع الإجراء العادي. وقد اعتمد المؤتمر هذا التقرير، فهو جيد التوازن، ويبين الحالة الحقيقية؛ وإحالته الى الجمعية العامة للأمم المتحدة تبدو لي أمراً طبيعياً تماماً، ما دام كل منا استطاع أن يدلي بكل تعليقاته وآرائه في تقرير اللجنة المخصصة قبل أن يعتمده مؤتمر نزع السلاح. وبناء عليه، فإن دقته، إذا جاز القول، على مستوى مؤتمر نزع السلاح سيشكل على الأقل عملاً تعسفياً. وإنني أعتبر أن من الطبيعي تماماً أن يحيل مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة وثيقة اعتمدها مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الموضوع الهام، وإنه ينبغي ذلك حتى إذا لم يوجد توافق في الآراء فيما بين أعضاء المؤتمر. وهو أمر طبيعي وبسيط كما هو عليه. وكنت حتى سأقول إن بإمكاننا أن نقول اليوم، في هذه الجلسة، إننا من حيث المبدأ سوف نحيله وأننا سنترك لكم أمر إعطائنا ورقة تبين ما سوف ربما يمكننا اعتماده في وقت لاحق. ولكن بغية الانتهاء من هذه المسألة، نحتاج فقط الى أن نقول إن المؤتمر يقبل فكرة إحالة التقرير وأن نطلب منكم صياغة جملة بسيطة جداً على أساس الفصل الذي أراه أمامي - وأعتقد بأن هذا النص هو في حد ذاته بسيط جداً - أي جملة بسيطة جداً تقول إن مؤتمر نزع السلاح يحيل تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة وليس أكثر من ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وكلماته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

(تواصل الكلمة بالانكليزية)

أعطي الكلمة لسفيرة سلوفاكيا الموقرة.

السيدة كراسنوهورسكا (سلوفاكيا) (الكلة بالفرنسية): أود، نيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية أن أؤيد بيان سفير المملكة المتحدة الموقر.

الرئيس: وبناء على ذلك، بغية أن أجعل الأمور واضحة، ربما أقرأ فقط مشروع التقرير القصير الذي عرض للتشاور على المجموعات الإقليمية ونصه كما يلي:

"١- في جلسته العامة ٧٤٦ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، اعتمد مؤتمر نزع السلاح مشروع تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1425 وCorr.1.

"٢- وطبقاً للمادة ٤٣ من نظامه الداخلي، واستجابة للقرار ٥٠/٦٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة دون تصويت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، يقدم مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التقرير الخاص الذي يشتمل على تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية والذي نصه كما يلي:"

ثم يلي نص التقرير الذي اعتمدناه:

هذا هو الاقتراح الذي ناقشناه والذي أعتقد بأنه يتفق مع ما اقترحه هنا عدة متحدثين. فهل يمكن قبول هذا النص؟ أعطي الكلمة لسفير الصين الموقر.

السيد شا (الصين) (الكلمة بالصينية): لقد أصغى الوفد الصيني باهتمام إلى البيانات التي ألقاها العديد من زملائي الذين تحدثوا قبلي. ويؤيد الوفد الصيني بقوة إحالة تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الذي اعتمد يوم الثلاثاء في الجلسة العامة بتوافق الآراء إلى الجمعية العامة.

السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية): أعرب عن تقديري لايضاحاتكم وأيضاً للتوضيحات التي قدمها السفير السير مايكل ويستون. فمن الحقيقي بالطبع أن ورقة غير رسمية أو ورقة مؤتمرات لا تحمل رقماً أو تاريخاً أو غير ذلك وزعها المنسقون على مختلف الأعضاء أو قدموها إليهم فيما يبدو، وأننا أجرينا حقاً بعض المناقشات بشأن ذلك. ولكن لم يكن من الواضح في النهاية هل كان ذلك اقتراحاً قدمته مجموعة أو قدمه عدد من البلدان، أو كان ذلك مشروعاً أعده الرئيس ويجري اقتراحه على المؤتمر لكي ينظر فيه؟ هذه هي إحدى المسائل التي لا تزال غير واضحة.

والآن فيما يتعلق بضرورة - كما يطالب به في القرار ٥٠/٦٥ - أو بحكمة إحالة تقرير منفصل الى الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة، يعتقد البعض بأن هناك أهمية لوجود مثل هذا التقرير المنفصل وحاجته إليه. وبالنسبة لوفدي، هذا أمر غير واضح حقاً وأنا لا أطرح ذلك باعتباره مسألة سياسية. فهي حقاً مسألة مبدأ وأيضاً مسألة تتعلق بمصداقية مؤتمر نزع السلاح والطريقة التي نباشر بها عملنا ولأن تقديم تقرير بشكل منفصل إلى الجمعية العامة على نحو عاجل، بشأن حالة من عدم توافق الآراء، يوجِد سابقة. ومن المفترض أن هذا المؤتمر سيواصل عمله وأنه سيُجرى مفاوضات هامة أخرى. وأعتقد بأنه سيكون من غير االمناسب وربما من الضار اعتبار أن المفاوضات يمكن أن تتوقف بطريقة ما في المستقبل أيضاً، عند أي مرحلة، وسيتخذ قرار سريع لإبلاغ عدم توافق الآراء إلى الجمعية العامة.

وسيوجِد مثل هذا القرار وتقديم تقرير منفصل سابقة. ونحن ننظر في ذلك في وقت من الممكن فيه تماماً أن يعدّ فيه بسرعة بالغة التقرير الكامل، والتقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح لأننا لم نقم بالكثير من الأعمال الأخرى. ولدينا البند ١ والبند ٢ اللذان ربما يقتضيان بعض النظر فيهما، والنظر في البند ٢ ليس غير ذي صلة تماماً بالبند ١ لأنه مثلاً من المحتمل، أن يكون لمسائل تتصل بنزع السلاح النووي والكيفية التي سيعالج بها هذا المؤتمر تلك المسألة في المستقبل - بما في ذلك الاقتراح المعلق على المنضدة الذي طالبت به أيضاً الجمعية العامة لإنشاء لجنة مخصصة - تأثيراً على بعض البلدان، بما فيها بلدي، في النظر في المسألة كلها لأن نزع السلاح النووي كان إحدى النقاط التي أوقفت التقدم في مشروع المعاهدة الذي اقترح. ولكن رغم ذلك، أعتقد بأنكم على علم تام بالنظام الداخلي. وتشير المادة ٤٤ إلى أن مشاريع هذه التقارير، أي التقارير السنوية أو أي تقارير أخرى مقدمة من مؤتمر نزع السلاح، يجب أن يعدّها الأمين العام وينبغي توفيرها لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر للنظر فيها وذلك قبل التاريخ المقرر للاعتماد بأسبوعين على الأقل. وفي الوقت الحالي، هذه هي الطريقة الصحيحة لبحث أي اقتراح والنظر فيه. وإن

وفدي يعتقد بأن هذه هي الطريقة التي يجب أن ننظر بها في الاقتراح بالضبط كما لو نظرنا، في أي مناسبة أخرى، في أي اقتراح آخر.

وإذا كان المؤتمر يرى أن من المفروض أن نوجِد سابقة أخرى، وأن نضل مرة أخرى، يجب أن يكون لدينا حقاً سبب آخر لذلك. وإذا كانت هناك ضرورة، كما أشير اليه خلال هذه المشاورات بواسطة المنسقين، أن يوجد تاريخ متوقع لحفل توقيع، وبالرجوع إلى الوراء، إنه يجب تقديم هذا التقرير الذي لم يلق توافقاً في الآراء - مهما كانت قيمته - إلى الجمعية العامة في تاريخ معين، ثم بالرجوع مرة أخرى إلى الوراء، إنه ينبغي لنا اعتماد ذلك التقرير في تاريخ محدد ما، فإن كل مسائل التوقيت هذه ليست واضحة لنا لأنني أعتقد أن بإمكاننا تماماً أن يكون لدينا هذا التقرير؛ وحتى إذا كانت النية تتجه الى أن يكون لدينا تقرير منفصل مقدم الى الدورة الخمسين للجمعية العامة، من الممكن تماماً اتباع النظام الداخلي وتسليمه في الوقت المحدد. وبناء عليه، هناك مسائل من هذا النوع لا تزال متبقية، وأفترض أن اتخاذ قرار سريع هنا يرجح أن يكون من شأنه خلق مزيد من المشاكل بدلاً من حل أي شيء، وفي ضوء ذلك، ربما كان من المفيد إجراء مزيد من المشاورات في شكل آخر - مشاورات مفتوحة بتوجيهكم، يا سيادة الرئيس، لمجرد توضيح بعض من هذه النقاط، ولمجرد أن نرى ما هي خطة اللعبة، عندما يكون من المعتزم إقامة حفل توقيع، إن وجد، ثم أن نعمل معاً في ذلك ونرى ما هو بالضبط الذي نحتاج إلى القيام به، بغية أن نسمح لهذه العملية بالتقدم.

السيد هوفمان (ألمانيا): سأتحدث في وقت لاحق لتنهئتكم، ولكن دعنا أولاً ننجز بعض العمل إن لدينا مشكلة إجرائية حقاً وبالطبع كلنا يحب نظامنا الداخلي. ولكن حسب ذاكرتي، لم يُلجأ البتة إلى المادة ٤٤ قبل ذلك، وأثناء وجودي هنا، لم يكن سيتوفر لنا أبداً تقرير نهائي في الوقت المحدد لو كنا قد لجأنا إلى هذه المادة من النظام الداخلي، وأعتقد بأن الأمانة ستتفق مع هذا التقرير. وبناء على ذلك، أعتقد بأنه يجب علينا أن نقوم بأعمالنا بالطريقة العادية وليس باللجوء الى المادة ٤٤.

وبناء عليه، وفي ظل الظروف التي نعلمها جميعاً، ونظراً لأن النص متوفر لنا منذ يوم الثلاثاء، أعتقد بأن الوقت قد حان الآن لاتخاذ قرار. ولكن إذا أصرت ايران على المادة ٤٤، عندئذ، على سبيل الاحتياط، لا يزال لدينا الاقتراح المطروح الذي يدعو إلى أن تكتبوا رسالة لرئيس الجمعية العامة ولن يكون ذلك تقريراً رسمياً. وفي هذه الرسالة، في الفقرة الثانية، سوف تذكرون فقط المادة ٤٣ من النظام الداخلي وسيذهب النص باعتباره رسالة. وهكذا هذان هما الخياران اللذان أراهما أمامنا، ولكني أفضل الخيار الأول كثيراً وهو تقديم تقرير خاص إلى المؤتمر.

الآنسة غوس (الهند): لأسباب عرضية بحتة، عملت طوال الأيام الثلاثة الأخيرة كمنسقة لمجموعة الـ٢١، وفي جهودي التي بذلتها لأحاول أن أعبر بأمانة - وهي مهمة صعبة جداً - عن آراء مجموعة الـ٢١ أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريتموها، اضطررت، بصفتي هذه لأن أعرب عن وجهة نظر وفدي وحكومتي عن هذه المسألة.

وانني أعتقد بأن مسألة القواعد لا يجب أن يصرف النظر عنها بسرعة ولقد صرفنا النظر عن سوابق وقواعد وحجج قانونية بسهولة بالغة، ومع ذلك، ما زلنا نتحدث عن مصداقية مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد بأنه ينبغي لنا أن نرى حقاً ما نحن بفاعلين. فإذا كان يراد أن يكون هناك وجود لمصداقية مؤتمر

نزع السلاح، لا يمكننا أن ننحي القواعد جانباً ما لم توجد أسباب وجيهة للغاية. وأنا الآن أتحدث بوصفي ممثلة الهند وليس باسم أي وفد آخر أو مجموعة وفود أخرى.

وفي الجلسة العامة الأخيرة، قمنا فعلاً باعتماد تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وهذا التقرير، كما أخبرنا رئيس تلك اللجنة، يتضمن تاريخ المفاوضات. ويوضح هذا التقرير تماماً سبب عدم استطاعتنا الاتفاق على نص معاهدة. ومن الواضح أنه يجب إعلام الجمعية العامة عن هذا الأمر لكي تقرر الإجراء الآخر الذي ترى أنه يجب اتخاذه للمساعدة في وضع معاهدة حقيقية وصادقة لحظر التجارب. ومن الواضح عندئذ أنه لن يكون لدى وفدي اعتراض على إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة بالطريقة العادية، كما يُتوقع من مؤتمر نزع السلاح أن يقدم تقاريره - وكما قال مندوب المغرب، ليس في ذلك ما يثير الدهشة - إلى الجمعية العامة على أساس منتظم. ومع ذلك، ان ما اقترح سواء في النص أو اليوم هو في رأينا خارج عن المألوف وغريب؛ أي إرسال تقرير يتضمن تاريخاً للمفاوضات إلى دورة مستأنفة للجمعية العامة.

والآن، إن الغرابة والدوافع الكامنة وراء ذلك، والأسباب الكامنة وراء ذلك، ليست واضحة جداً، على الأقل بالنسبة لنا. ان قرار الجمعية العامة الذي هو أمامي، يُطلب فيه بوضوح إلى مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية عالمية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها، وطُلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يتقدم في هذا العمل على أساس النص المتداول وطلب أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبذل كل جهوده لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة وأن يبذل قصارى جهوده لإتمام نص المعاهدة النهائي في أقرب وقت ممكن في ١٩٩٦. وأعلن في هذا القرار أيضاً استعداد الجمعية العامة لاستئناف النظر في هذا البند، حسب الضرورة، قبل دورتها الحادية والخمسين بغية التصديق على نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

والآن، كما نعلم جميعاً، لم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وبالتالي فإنني لا اعتقد بأن الدورة المستأنفة للجمعية العامة تتوقع أي شيء من مؤتمر نزع السلاح. فقد انتهى مؤتمر نزع السلاح من عمله فيما يتعلق بهذا الأمر. نعم، يجب إبلاغ نتائج ذلك العمل إلى الجمعية العامة كجزء من تقريرنا السنوي. ووجهة النظر الذي نحاول توضيحها هنا هي أن اعتماد تقرير اللجنة المخصصة يوم الثلاثاء الماضي يكمل وينهي، فيما يتعلق بنا، الإجراء الذي يقتضيه مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة.

وكما قلت، بالإضافة إلى قيام المؤتمر بإرسال تقرير اللجنة المخصصة كجزء من تقريره السنوي إلى الدورة القادمة للجمعية العامة، وهو أمر لا أشك في أنه سيفعله - وسيُنظر إليه في السياق الذي جرت فيه هذه المفاوضات - سمعنا اليوم الكثير عن مصداقية مؤتمر نزع السلاح وقمنا تقريباً مباشرة بمحاولة محاكمة تلك المصداقية وتقويضها. ولكني أريد أن أوضح نقطتين أخريين إحداهما شيء ليس مبيناً في التقرير ولكنه مبين في المحاضر الحرفية لمؤتمر نزع السلاح: أثناء هذه المفاوضات، قيل لنا إن مؤتمر نزع السلاح ليس المحفل الذي يمكن فيه مناقشة نزع السلاح النووي. اعتقد بأن من يشككون في دوافعنا بشأن نزع السلاح النووي يجب أن يتذكروا ذلك عندما نتحدث عن مصداقية مؤتمر نزع السلاح. واننا نؤمن ولا نزال نؤمن بأنه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. فنحن لسنا من يقول إننا لن نتفاوض هنا. وليست هذه هي المناسبة الأولى التي لم يتوصل فيها مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق؛ وليست هذه المناسبة

الأولى التي عارض فيها وفد واحد اتفاقاً غالباً بشأن قرار معين لمؤتمر نزع السلاح. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يبذل جهوده، وفي نيتنا الاستمرار في ذلك.

وانني أعرض هذه الآراء لأنه لا يزال لدينا سؤال. ولدينا سؤال: لسنا متأكدين من السبب الذي يجعلنا نرسل هذا التقرير إلى الدورة المستأنفة. إن إرساله إلى الجمعية العامة، بكل تأكيد، هو أمر مسلّم به، ومن الواضح، نظراً لأننا شاركنا في اعتماد التقرير، أننا لن نعترض إطلاقاً على ذهاب هذا التقرير إلى الجمعية العامة بالطريق الطبيعي. وان ما يثير الأسئلة في أذهاننا هو لماذا نرسل ذلك إلى الدورة المستأنفة؟ إن الجمعية العامة طلبت منا نصاً. ولا يوجد نص يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يوصي به. وبالتالي فإنه ليس لدينا اعتراض - على الأقل في الوقت الحاضر - على إجراء مزيد من المشاورات، فربما أتاح ذلك ايضاحات ومزيداً من الفرص. ولكن في الوقت الحالي، نجد أن هذا الاقتراح بالذات غير مبرر.

السيد كريد (النمسا): بالإضافة إلى تهانينا لكم على توليكم الرئاسة في هذا الوقت الصعب من مداولاتنا، دعوني أقول إن كثيرين منا في هذه القاعة يشعرون في هذه المرحلة بشعور قوي بخيبة الأمل الذي هو مع ذلك جزء من عملنا ولذلك لا نستطيع أن نشكو، ونحن نعلم أيضاً، وأظن ذلك، أن الأسباب المقدمة من عدد قليل من الوفود التي من الواضح أنها لا تريد أن نصل إلى نهاية - إلى نهاية سريعة وواضحة - لعملنا هنا، لم تكن أسباباً مقنعة. فهي تستند إلى جوانب إجرائية مما يعني أساساً أننا سنضيع وقتاً طوال أيام، وهو أمر سيكلف كثيراً جداً، سواء من الناحية المالية، إذا فكرتم في الوقت والجهد اللذين ينفقان على ذلك، أو أيضاً، وهو ما اعتقد، من ناحية هيبة مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن اعترف بأن كلاً من السفير ناصري والسفيرة غوس مقنعان للغاية ومن المؤكد أنني أقدر الطريقة الماهرة التي قدما بها حججهما ولكن يجب علي مع ذلك أن أقول إن ما سنكسبه من وراء تأخير اتخاذ قرار، أو من عدم التوصل إلى قرار اليوم، ليس شيئاً هاماً. فالتقرير الذي من المفروض أن نعتمده ليس إلا مجرد شكليات. فذلك ليس إلا مجرد التصديق على تقرير آخر سبق أن اعتمد. ولذلك أعتقد حقاً بأن أي شخص ينظر بجدية إلى جوهر العمل الذي نقوم به يجب أن يفكر ثانية عدة مرات قبل أن يجعلنا نتمهل في هذا العمل المخيب للآمال.

السفير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): أود أن أذكر بأنكم قلتم في الجلسة العامة الأخيرة يوم الثلاثاء، كما ذكرتمونا به اليوم، إن قراراً سيتخذ اليوم بشأن ما إذا كان تقرير اللجنة المخصصة سيرسل أو لا يرسل إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة. ولم يعترض أي وفد على ما قلتم بشأن اتخاذ قرار اليوم. ويوجد عدد من الوفود يريد الإدلاء ببيانات أساسية. أليس من الأفضل أن تطرحوا الآن رسمياً ببساطة على مؤتمر نزع السلاح السؤال بشأن ما إذا كان هناك أي اعتراض على ما تقترحونه الآن؟ ومهما تقرر، يمكننا أن نتركه عند ذلك الحد وأن نستمر في عملنا.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أبغي قبل كل شيء أن أكرر ذكر مبدأ أيدته منذ جئت إلى هذا المكان لأول مرة، وهو أن الإجراءات مهمة، وهي الضامن لحقوقنا. ولذلك فإنني أقدر القيمة الكاملة للحجج الإجرائية التي قدمت. ولن أغيّر رأي الآن، رغم أنني قد لا أشارك تماماً في وجهة نظر المتحدثين المعنيين. وإنني أدرك السبب الذي يجعل الناس يريدون إثارة مسائل إجرائية: فالموضوع معرض أيضاً للخطر لأن الإجراءات تكون مرتبطة في أحيان كثيرة بالموضوع. وبعد قول ذلك، أود أيضاً أن

أقول إن القراءة التي تُليت لقرار الجمعية العامة ٦٥/٥٠ هو قراءة أحترمها تماماً؛ وإنني احترم تماماً وجهة نظر الهيئة. ولكن هناك قرارات أخرى ممكنة أيضاً وسأتلو الآن قراءة يبدو لي أنه ربما تكون الأبسط. وإنني اعتقد بأن الاجابة الأولى على السؤال عن السبب الذي يجعلنا نريد، وفقاً لنظامنا الداخلي، أن نرسل تقرير اللجنة المخصصة الذي اعتمد بتوافق الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة - وهناك بالطبع مسألة توقيت ولكننا سنعود إلى ذلك وفي وقت لاحق - إن الإجابة الأولى على ذلك السؤال توجد في ديباجة قرار الجمعية العامة ونصها بالانكليزية:

(تواصل الكلمة بالانكليزية)

"Reaffirming that a comprehensive nuclear-test ban is one of the highest priority objectives of the international community in the field of disarmament and non-proliferation".

(تواصل الكلمة بالفرنسية)

وهكذا انها مسألة هامة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد بذلنا جهوداً طوال العام؛ ولم ننجح تماماً - وهذا واضح من تقرير اللجنة المخصصة - وبالتالي فإننا نرسل إلى الجمعية العامة نتائج أفضل جهودنا، ويبين التقرير، على ما أعتقد، وفشلنا، وفي رأي إذن أن هناك إجابة. الاجابة هي أن المسألة هامة لدرجة اننا نريد احالتها الآن بدلاً من أن ننتظر لإدراجها في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وهكذا فإن الاجابة بالنسبة لي هي اجابة توجد في القرار ذاته وترتكز على النص الذي سبق ذكره، وهي فقرة المنطوق ٦، ما دامت الجمعية العامة تعلن أنها مستعدة لاستئناف عملها في الدورة الخمسين بهدف التصديق على النص. ولكن إذا لم نستطع، نرسل إليهم نتائج أفضل جهودنا - وأعتقد بأن تقرير اللجنة المخصصة، يبين بأمانة أفضل ما أمكننا النجاح فيه. ولذلك نحن في إطار نظامنا الداخلي ولا أرى اننا نفعل أي شيء خارج عن العادة ونظراً لأن المسألة مسألة أساسية، نريد إعلام المجتمع الدولي بنتائج عملنا - النتائج غير المرضية باعتراف الجميع -. والآن توجد حقاً مسألة توقيت وأعتقد - ودون الخوض في مسألة السوابق، ودون قول إن بعض الأشخاص يحاولون إبطاء الأمور أو عدم إبطائها، ودون الخوض في جميع هذه الاعتبارات - بأننا تناولنا دائماً مسألة الأطر الزمنية بدرجة من المرونة ويمكننا أن نفعل اليوم بالمثل. والآن بالطبع يجب على كل شخص أن يقرر ما إذا كان يريد أن يؤيد هذه القراءة التي اقترحتها تواً، أي إعلام الجمعية العامة التي تمثل المجتمع الدولي كله، حتى من هم ليسوا موجودين في جنيف، بنتائج جهودنا، التي هي أساسية بالنسبة لهم، وتركهم يقررون ما يريدون أن يفعلوه بهذه النتائج الآن. هذه هي القراءة التي أعرضها لهذا النص.

السيد أكرم (باكستان): إنني آسف لطلبي التحدث مرة أخرى عن هذه المسألة ولكني أعتقد بأن القرار الذي سنتخذه بشأن هذه المسألة قرار حيوي لمستقبل مؤتمرنا، رغم الملاحظات التي أُبديت هنا في هذه المناقشة.

وأود أن أوضح النهج الذي تتبعه باكستان لمعاجلة هذه المسألة. نحن نقترح احالة تقرير اللجنة المخصصة ليس لأننا نوافق تماماً على نتائج المفاوضات أو حتى نستحسنها. فآراؤنا في ذلك معروفة جيداً. ولكننا جميعاً في هذه الهيئة على علم بطبيعة التطورات التي يحتمل أن تعقب ذلك. وبصرف النظر عن

مضمون القرار والنظام الداخلي، يجب أن ننكب على بحث هذه الوقائع وأن نرى ما هو في مصلحة آراء وفودنا ومصالح هذه المؤسسة التي نقدرها.

إن مرادنا في إحالة تقرير اللجنة الفرعية إلى الجمعية العامة هو أن نضمن أولاً أن الآراء التي أعرب عنها وفدي، وأن الاقتراحات التي قدمناها والمواقف التفاوضية التي اتخذناها تُبلّغ كما يلزم إلى أعضاء الأمم المتحدة عموماً، وإنها تشكل جزءاً من سجل التفاوض على هذه المعاهدة. والأمر الثاني، وهو على ما أعتقد هدف يعادل في الأهمية الأمر الأول، هو ضمان أن يبيّن الجمعية العامة وسجل التفاوض على هذه المعاهدة والدور الذي لعبته اللجنة المخصصة ولعبه مؤتمر نزع السلاح في تطور مشروع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد بأن هذا هو جزء حيوي من عملية إرساء مصداقية مؤتمر نزع السلاح والمحافظة عليها وصونها.

ونعتقد بأننا نستطيع بالطبع الدخول في مناقشة طويلة عن النظام الداخلي، وسوف أكون آخر من يسعى في أي وقت إلى الدخول في مناقشة عن النظام الداخلي مع أخي وزميلي الموقر، سفير ايران. فلن أشعر بالثقة في الدخول في مثل هذه المناقشة عن النظام الداخلي. ولكن الاقتراح الذي قدمناه لا يخضع للمادة ٤٣. إن الاقتراح الذي قدمناه اقتراح بسيط جداً. وكان هذا الاقتراح هو أن يقوم مؤتمر نزع السلاح على الفور باحالة، وأكرر على الفور، تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للعلم. هذا هو الأمر كله. وليس هذا بموجب المادة ٤٣. والمادة ٤٤ لا تنطبق. وليس هذا إلا قراراً اقترحناه. ونعتقد بأننا اعتمدنا تقرير اللجنة المخصصة. ولا يوجد خلاف بشأن مضمون التقرير. فالأمر هو مجرد قرار باحالته إلى الجمعية العامة. ونحن لا نسند دوافع إلى أي شخص. وليس لدينا بواعث غير تلك التي أعلناها في هذه الكلمة.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان الموقر على بيانه.

والوضع كما أراه الآن - وأرجع إلى بياني الذي ألقيته يوم الثلاثاء عندما قلت إن المشاورات لازمة بغية معرفة ما إذا كان يوجد توافق في الآراء لاتخاذ إجراء بشأن التقرير اليوم، ٢٢ آب/أغسطس - هو أن المناقشة التي نجريها هنا تجعل من الواضح تماماً أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن اتخاذ إجراء اليوم. وبعد قول ذلك، إنني على استعداد تام، وأعتقد بأن ذلك قد يكون ضرورياً، لإجراء مزيد من المشاورات لمعرفة ما إذا كان يمكن اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة في مرحلة لاحقة. وأظن أنه يمكننا، بهذا البيان، أن نختم المناقشة أو الجدال بشأن ذلك هذا اليوم. فإذا لم يوجد توافق في الآراء بشأن اتخاذ إجراء، سأُجري مزيداً من المشاورات في أي شكل قد يُقترح، أو أراه مناسباً، وعندئذ أود أن ألتفت إلى قائمة المتحدثين. لقد طلبت المملكة المتحدة التحدث.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): إنني آسف لأنني أتحدث مرة أخرى، ولكني أتساءل عما إذا كان لا يجب علينا حقاً أن نحل هذه المسألة، وأريد أن أكرر اقتراحي الذي يدعو إلى أن تسألوننا رسمياً عما إذا كان يوجد توافق في الآراء بشأن احالة هذا التقرير، سواء بالطريقة التي اقترحتموها يوم الثلاثاء أو بالطريقة الأبسط كثيراً - التي أعتقد بأنها تتفادى أي صعوبة بشأن المادتين ٤٣ و٤٤ - التي اقترحها في هذا الصباح سفير باكستان الموقر. ولكن يبدو فعلاً حقاً،

على الأقل بالنسبة لوفدي، أن لدينا أشياء نفعلها أفضل من أن نجري مشاورات رئاسية يومية لا تقودنا إلى أي شيء.

وبينما أنا أتحدث، أريد أن أعلق تعليقاً واحداً على المادة ٤٤، وأن أسأل أي شخص يلح رسمياً على اللجوء إلى هذه المادة. فإذا كان هناك من يلح، أستنتج مما أخبرتنا به الأمانة أثناء تلك المشاورات غير الرسمية التي جرت في مكتب الرئيس أن ذلك سيشكل السابقة. وليست المسألة مسألة ايجاد سابقة بعدم تطبيق المادة ٤٤، ولكن السابقة ستكون تطبيق هذه المادة. إن ما فهمته من الأمانة في تلك الاجتماعات هو أن تلك المادة لم تطبق أبداً.

الآنسة غوس (الهند): كما تتذكرون، لقد تقدمت بفكرة استمرار المشاورات قبل ذلك. ولست دائماً أجد ما يقوله زميلي الموقر من باكستان جذاباً، ولكني أعتقد بأن ما قرأه تواً - لم أستطع تدوينه - هو شيء نود أن ننظر فيه إذا كان هناك وقت للنظر فيه. وأود أن أفعل ذلك، إذا أردتم، في هذا المحفل أو بشكل غير رسمي أو بأي طريقة، لأن ما عملنا فيه هو ما يسمى بالورقة غير الرسمية التي قرأتموها، ولذلك اسمحوا لي بأن اسميها اقتراح الرئيس، وسوف نلاقي صعوبات بشأنها. وإذن فهو مجرد سؤال موجه إليكم، يا سيادة الرئيس، وهو أنه ربما، إذا أردتم، يمكنكم أن تختتموا اليوم بقولكم إنه لا يوجد توافق في الآراء، أو يمكنكم أن تقولوا إنه لا يوجد اليوم توافق في الآراء ونود مواصلة مشاوراتنا إلى أبعد من ذلك. وإن وفدي على استعداد لأن يفعل ذلك.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، الواقع إذا كان هناك إصرار على إعمال المادة ٤٤ من لائحة الإجراءات فكما سبق إضافته منذ خمس سنوات منذ أن حضرت إلى جنيف ومنذ أن مثلت بلدي في مؤتمر نزع السلاح لم يتم اتباع هذه المادة ٤٤ وعلى أي حال فكل محفل هو سيد قراره فيما يتعلق بلائحة الإجراءات، وعلى أي حال هنا يا سيادة الرئيس إذا كان المطروح على مؤتمر نزع السلاح هو ليس إعداد تقرير وإنما المطلوب إرسال تقرير لجنة حظر التجارب النووية بخطاب منكم، بخطاب من رئيس المؤتمر كما سبق أن أشرت إليه في مداخلتي الأولى، خطاب من رئيس المؤتمر إلى رئيس الجمعية العامة. وإذاً فالتمسك بالمادة ٤٤ لا مجال لها. وأؤكد هنا أنه إذا أمكن النظر في إرسال خطاب منكم إلى رئيس الجمعية العامة، يمكن أن يتم ذلك بسهولة ويسر إذا كان هناك نية لإحاطة الجمعية العامة عندما تجتمع في اجتماع مستأنف في إطار الدورة الخمسين للنظر في هذا الموضوع تنفيذاً للقرار ٥٠/٦٥ ونحن نؤيد ذلك.

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا): نظراً لأنني لم أتحدث من قبل في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أولاً، يا سيدي، بأن أهنئكم على توليكم الرئاسة وبأن أقول إننا بالطبع مستعدون لتقديم كل تأييد لكم. وسأختصر القول. إن نيوزيلندا تشارك في رأي من اقترحوا أن نبذل كل جهد لحل هذه المسألة اليوم. ونعتقد بأنه توجد أسباب قوية، قدمت في هذا الاجتماع، للقيام بذلك. وأشار آخرون، وبخاصة سفير المغرب الموقر، إلى أن المسألة هي مسألة أولتها الجمعية العامة عليها أولوية. وربما يمكننا أن ندعوكم إلى أن تتناولوا مرة أخرى الاقتراح الذي قدمته باكستان، والذي يبدو لنا صريحاً ومباشراً، وان تتفادوا بعض الصعاب التي اثيرت في البيانات التي ألقيت في وقت سابق من هذا الصباح. وربما قد ندعوكم إلى تلاوة اقتراح، سواء كان اقتراح باكستان أو اقتراح قريب منه، من أجل قرار يكون في مقدور الوفود أن تتخذه اليوم.

الرئيس: أشكر سفير نيوزيلندا الموقر، وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين التاليين المدرجين في قائمتي بشأن هذه المسألة، أطلب من سفير باكستان الموقر أن يكرر الاقتراح الذي قدمه.

السيد أكرم (باكستان): اقتراحنا نصه كما يلي: "يقرر مؤتمر نزع السلاح أن يحيل على الفور تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية (CD/1425 وCorr.1) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة". وهذا هو كل ما في الأمر.

الرئيس: وإذن، يوجد اقتراح قدمه سفير باكستان الموقر. هل سيكون هناك توافق في الآراء بشأن اعتماد هذا النص القصير والواضح الآن؟ أعطي الكلمة لممثل ايران الموقر.

السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية): إنني مضطر للتحدث للرد على التعليقات اللطيفة جداً التي أبداها سفير النمسا كريد. وقد أطرى علي. ويقولون إن الإطراء لا يفضي إلى شيء ولكنه يؤدي إلى شيء فعلاً. وينبغي لي أن أقول إنني الاحظ، في ضوء المناقشات التي جرت اليوم، أن هناك تأييدا عاماً، على الأقل أعرب عنه بعض الوفود، بما فيها وفود من مجموعتي، لاتباع طريقة منفصلة لإحالة هذا التقرير، بالإضافة إلى التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة. وأنا لا استبعد ذلك بالتأكيد بعد هذا الجدال وهذه المناقشة. وتبقى المسألة المتعلقة بالطريقة التي يجب أن نفعل بها ذلك بالضبط، وبالطبع، مسألة القيام بعرض هذه الصيغة الدقيقة، على الأقل فيما يتعلق بنفسي، على عاصمة بلدي ثم أستطيع أن أعود إليكم برد. والآن أواجه مشكلة عملية لأن ما يُطلب مني هو بالضبط ما ينتظرنا؟ وقد حاولت جمع بعض المعلومات على هذا الأساس، ولكن الأمر ليس واضحاً لي تماماً. وهذا يعني أنه إذا كنا سنذهب إلى الدورة المستأنفة للجمعية العامة، يبدو مرة أخرى إن المشكلة هنا هي مشكلة التوقيت. وهي مشكلة بالنسبة لنا أيضاً. فمثلاً، متى سنذهب إلى الدورة المستأنفة؟ ما هي التواريخ المقترحة؟ وإذا كان سيجري حفل توقيع عند نقطة ما، ما هي التواريخ المقترحة لهذا الغرض. هذه هي أمور يمكن أن تشكل مرة أخرى مسألة يُنظر فيها، ربما على نحو سياسي بدرجة أكبر ولكن أيضاً لوجستياً. لذلك أعتقد بأن من المناسب إجراء مزيد من التشاور بحيث يكون بعض من هذه المسائل الإجرائية وإجراءات أخرى في شكل أوضح فيما بيننا. وإننا لم نستطع الاتفاق على نص، ولكن لا يجب أن نستبعد أنه يمكننا أن نتفق - أو على الأقل أن نتفاهم فيما يتعلق - فيما يتعلق بالإجراء الآخر الذي سنواصله ونتتّبعه على مستوى الجمعية العامة وبعد ذلك.

وإنني أعتقد حقاً بأن المشاورات ستكون مفيدة جداً. وسيكون ذلك مفيداً جداً لوفدي، أو على الأقل سيكون تقديم معلومات أخرى عن ذلك أمراً مفيداً للغاية. ورغم ذلك، فإن الاقتراح الذي قرأه سفير باكستان الموقر منذ قليل هو اقتراح يمكننا بالتأكيد أن ننظر فيه وسأكون على استعداد تام لإبلاغ ذلك إلى عاصمة بلدي للنظر فيه على وجه السرعة.

والآن بينما أنا أتحدث، أعتقد، نظراً لأن بعض المسائل قد طرحت فيما يتعلق بالطريقة التي نطبق فيها النظام الداخلي - وقد طرحت تلك المسائل للتسجيل - أعتقد بأن من المناسب أن نحصل على بعض الايضاح في هذا الشأن. ولأن انطباعي هو أننا لم نلجأ إلى مواد محددة للنظام الداخلي مثل المواد ٤٣ و٤٤ و٤٥ لأننا التزمنا بها على أي حال، ونظراً لأننا لم نكن في وضع مماثل طلبت فيه بعض البلدان اتخاذ إجراء عاجل جداً بروغ من تلك المواد للنظام الداخلي، مرة أخرى، أذكر أنه التزم بتلك المواد أي أن مشاريع

النصوص أعدها عادة - المشروع الأصلي - الرئيس بمساعدة الأمانة قبل اسبوعين أو أكثر. وأعتقد بأن ايضاحاً في هذا الشأن للتسجيل ربما يكون مهماً ومناسباً، لأن ذلك سيوجِد سابقة لمستقبل أعمالنا.

الرئيس: أشكر سفير ايران الموقر على بيانه. وأعتقد بأن الوضع يبدو الآن واضحاً جداً. ومن الواضح أن ليس هناك توافق في الآراء بشأن أي قرار يُتخذ اليوم بشأن إجراء آخر يتعلق باللجنة المخصصة. وأظن أنه يمكننا تقرير عدم اتخاذ أي إجراء اليوم بشأن ذلك. وبالتالي فإن اقتراحي هو أن نختم المناقشة وأن نقول إنه قد يلزم إجراء مزيد من المشاورات لأنه يوجد اقتراح بشأن نص. والآن أعود إلى قائمة المتحدثين. ولدي المغرب والأرجنتين وباكستان ورومانيا. وأعطي الكلمة لسفير المغرب.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أريد فقط أن أطلب منكم اعطاءنا فرصة لإبداء تعليق أو تعليقين قبل تلخيص المناقشة واقتراح قرار. وفيما يلي اقتراحي: أعتقد بأن تفضيل الأغلبية العظمى سيكون اتخاذ قرار اليوم، كما شددتم بنفسكم على ذلك. ولا يوجد توافق في الآراء بشأن ذلك وإنني احترم رأي الوفود التي لا توافق. ولكني، بروح توفيقية، وأيضاً تمكيناً لنا من انجاز مهمتنا كما نراها، ربما أستطيع أن أقترح أن تجري المشاورات التي تعتزمون اجراؤها بناء على طلب آخي من ايران وسفير الهند - وأن تحددوا اليوم تاريخ عقد الجلسة العامة القادمة، الذي لن يكون يوم الخميس بل بعد ظهر اليوم أو على الأقصى غداً، بحيث يمكن اتخاذ قرار. وسيمكن ذلك من يحتاجون إلى تعليمات من عواصم بلدانهم لإخبار هذه العواصم بأن القرار سيتخذ في يوم كذا وتاريخ كذا. وبهذه الطريقة ستكون الأمور واضحة جداً فيما بيننا وسنكون قادرين على اتخاذ قرارات بموافقة عواصم بلداننا.

السيد سانشيز آرناو (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): رغم نوع المناقشة التي نحن منهمكون فيها، اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح وفد الأرجنتين لإشرافكم على مناقشاتنا يا سيادة الرئيس.

وبنفس روح الوفد المغربي، نريد أن نتحدث لكي نطلب أن نتخذ قراراً في جلستنا القادمة وبشأن الطريقة التي ستُجرى بها المشاورات التي تبدو ضرورية لتوضيح عدد مما أسميه الجوانب الثانوية لقرار واضح تقريباً يجب على المؤتمر اتخاذه.

لقد عملنا الآن طوال سنتين في إعداد مشروع معاهدة. ونعتقد أن لدينا الآن نصاً يبيِّن أفضل ما أمكن الحصول عليه بعد هذه الجهود الكثيرة والمناقشات الدقيقة الى هذا الحد. ونعتقد بأن رئيس اللجنة المخصصة، السفير راماكر، بذل أقصى جهد ممكن للتوصل الى نص يبيِّن ما يمكن الموافقة عليه في المؤتمر في الوقت الحالي. ونعتقد بأننا لسنا في وضع من الناحية السياسية يسمح لنا باستمرار تأخير قرار إحالة تقرير سبق أن اعتمدناه الى الجمعية العامة التي طلبت منا أن نرسل لها هذا التقرير. ولدينا انطباع بأنه لا يمكننا أن ندور حول أنفسنا الى ما لا نهاية دون أن نتخذ قراراً بشأن الموضوع.

وأمامنا مشروع عرضتوه علينا بعد مشاورات وبعد إعلان أنه يجب علينا اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع اليوم. إن وفدي، شأنه شأن وفود كثيرة أخرى تحدثت اليوم، وصل الى وضع سيسمح له باتخاذ قرار في هذا الشأن ونحن على استعداد للموافقة على مشروع القرار الذي قدمتوه. وبغية تفادي بعض الاعتراضات، عرض علينا ممثل باكستان مشروع قرار آخر أبسط ونحن بالمثل على استعداد للموافقة عليه.

ويحتاج وفد إيران، فيما يبدو، الى مزيد من الوقت لكي يُحصل على تعليمات من عاصمة بلده وربما أيضاً لكي يستطيع الموافقة على القرار الذي قدمته باكستان اليوم.

وبناء على ذلك، يا سيادة الرئيس، على غرار الوفد المغربي، وبغية تلبية ما نعتقد بأنه مطلب متزايد ليس فقط فيما بين أغلبية أعضاء المؤتمر ولكن أيضاً في المجتمع الدولي ويتمثل في أن نحيل التقرير الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، نريد أن نطلب أن تحدد موعداً لعقد جلسة عامة أخرى، على الأقصى، غداً أو يوم الاثنين وأن نعطي وقتاً في هذه الأثناء للوفود الى لا تزال تفتقر الى تعليمات لكي تحصل على هذه التعليمات وأن نعطيكم وقتاً لكم وللأمانة للرد على عدد من الأسئلة. ونعتقد بأنه لا يتطلب رداً يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتخاذ القرار الذي يجب اتخاذه هنا، وهو إحالة تقرير سبق لنا أن اعتمدناه في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أشكر سفير الأرجنتين الموقر. وبغية أن نحقق تقدماً، وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين المدرجين على قائمتي، اقترح، وبعد التشاور مع الأمانة، امكان إجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود المعنية بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في القاعة I. فإذا نشأ توافق في الآراء، عندئذ يمكننا أن نعقد جلسة عامة غداً في الساعة ١٠/٠٠ هنا في هذه القاعة. فإذا كان يمكنكم قبول هذا الاقتراح، يمكننا أن نقرر إجراء مشاورات غير رسمية بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠. أعطي الكلمة لسفير رومانيا.

السيد نياغو (رومانيا): احتفظ بكلمات التهاني للجلسة التالية التي نأمل أن تتاح لنا فيها فرصة أفضل، ولا أريد تعطيل سير هذه الجلسة.

قبل يومين، تحت رئاستكم، اتخذنا قراراً، وكما أشرتم اليه في بداية جلستنا، من المفروض أن نقرر اليوم طريقة العمل فيما يتعلق بتقرير اللجنة المخصصة، وكان من المفروض أن نتلقى اليوم تعليمات من عواصم بلداننا فيما يتصل بهذا القرار. وقد تلقى وفدي هذه التعليمات في الوقت المناسب.

وبغية أن يُزيد حتى في تبسيط المناقشة اليوم، قدم وفد باكستان إلينا نصاً بسيطاً جداً وثيق الصلة بالموضوع ويقدّره وفدي وهو مستعد لاعتماده. واتفق أيضاً على أننا لا نخضع للمادة ٤٣ ولكننا نباشر عملنا كالعادة، وأمامنا اقتراح ويجب علينا اتخاذ قرار بشأنه. وإن ما أفهمه هو أننا لا تزال لدينا هنا امكانيات لاتخاذ هذا القرار صباح اليوم.

وثمة نقطة أخيرة، فيما يتعلق بأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أنني لا اعتقد بأن من عملنا أن نناقش جدول الجمعية العامة. فمن حق أعضاء الأمم المتحدة أن يطّلعوا على جدول مواعيد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): تساءلت عما إذا كان يمكنني أن أسألكم عما إذا كنتم تعتزمون تحديد تاريخ الجلسة العامة التالية قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت مشاورات أخرى ستعقد. لقد فهمت من الإشعار الذي أعطته لنا الأمانة أن الأمر يقتضي اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في الاسبوع الحالي على الأقصى، ومن الأفضل أن يتم ذلك اليوم، ولكني اعتقد بأن

ذلك ربما يتم غداً، نظراً لأنه لو لا ذلك، وحتى إذا تم التوصل الى اتفاق على إرسال تقرير، يمكن ألا يجهز في الوقت المناسب لكي تنظر فيه الجمعية العامة، إذا رغبت الجمعية العامة أن تنظر فيه قبل نهاية الدورة الخمسين. وهكذا أعتقد بأن وفدي سيجد أن من الصعب، بأي حال، الموافقة على إجراء مشاورات أخرى ما لم يتوفر لنا بعض التأكيد أنه يوجد اجتماع مقرر عقده في إطار هذا الجدول الزمني. هذا وإنني بالطبع لا أثق بأننا سنتخذ قراراً فعلاً نظراً لأنكم أخبرتونا يوم الثلاثاء بأننا سنتخذ قراراً اليوم ولم نتخذ هذا القرار.

السيد أكرم (باكستان): أعتقد بأننا أجرينا مناقشة مثيرة للاهتمام وبأننا واثقون بأنه يمكننا، بمزيد من العمل القليل، التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وأشعر بالامتنان لكل من زميلي من إيران وزميلتي من الهند لإشارتهما الى استعدادهم للنظر في الاقتراح الذي قدمناه. وينبغي لي أن أضيف في هذا المقام متوجهاً الى السفيرة غوس أننا لا نجد دائما البيانات الهندية غير جذابة ولكننا نقدِّر الإشارات المتسمة بالمرونة. ونأمل أن يمكننا عقد مشاورات قريباً، ويأمل وفدي، لسبب واحد وليس فقط للأسباب الوجيهة التي ذكرها السفير وستون، ولكن حتى لأسباب شخصية بدرجة أكبر أن يمكننا اتخاذ القرار صباح غد. وبالتالي، أريد أن أقترح أن نعقد مشاورات في أقرب وقت ممكن بغية أن نحاول التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

الرئيس: أشكر سفير باكستان الموقر. وأريد أن أعطي الكلمة الآن لسفير بلجيكا الموقر ثم سيتخذ الرئيس قراراً بشأن هذه المسألة بغية عدم إطالتها.

البارون غيوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، على غرار ما فعله غيري، سأدخر تهانيّ لمناسبة أخرى. وأريد فقط أن أشير الى الاقتراح الذي قدمتوه قبل دقائق قليلة والذي يبدو متجهاً لتلبية رغبة وفود معينة تريد قليلاً من الوقت الإضافي لإجراء مشاورات إضافية. لقد اقترحتم عقد جلسة اليوم في الساعة ١٥/٠٠ وأعتقد بأنها فكرة جيدة جداً. وقلتم إنه إذا وجد توافق في الآراء في تلك الجلسة سوف نعقد جلسة عامة بعد ذلك للاحاطة علماً بذلك. وأعتقد بأنه يجب علينا في هذه المرحلة أن نتفق أيضاً مع ما قلتم قبل يومين، وهو أننا سنتخذ القرار اليوم. وبدلاً من عقد الجلسة العامة غداً، أقترح أن نعقدها في نهاية اليوم الحالي.

الرئيس: بعد الاستماع الى كل ما قيل والى جميع الاقتراحات التي قدمت هنا، أود أن أختم هذه المناقشة بقولي إنه يبدو أنه لا يزال يلزم إجراء مشاورات أخرى بغية التوصل الى اتفاق على المسلك الذي يجب أن نسلكه فيما يتعلق بتقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، لتمكين المؤتمر من التوصل الى قرار في الجلسة التالية التي ستعقد يوم الجمعة، ٢٣ آب/أغسطس، في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. وقبل ذلك، يمكننا إجراء مشاورات في القاعة I بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠.

طلبت إيران التحدث.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية): يقولون في الغرب "ابدأ في أيام الآحاد". وفي جزء العالم الذي نسكنه، نقول "ابدأ في أيام الجمعة". ولكن، بجدية، فيما يبدو، هناك قرار اتخذتموه أو بيان

ألقيتموه في الجسلة العامة الأخيرة، عندما اعلنتم أننا سنتخذ في الجلسة العامة التالية قراراً بشأن المسلك الذي سنسلكه، فسُرّ بأنه اتخاذ قرار بشأن اقتراح لم يقدم حتى الينا بالشكل الصحيح. وأنتم يا سيدي، كما قلتم، أعلنتم أن المؤتمر سيتخذ قراراً بشأن المسلك. والآن، يمكن أن يختلف هذا المسلك وهذا ما أدركناه اليوم. واستناداً الى المبدأ الأساسي القائل إنه ستوجد معلومات خاصة ومفصلة مقدمة الى الجمعية العامة، كما اقترحت أنا، لاحظت أن هناك تأييداً، بما في ذلك من جانب أعضاء من مجموعتي وهي مجموعة الـ٢١. والآن، أنا على استعداد للمجيء الى المشاورات، ولكن من فضلكم، لا أريد أن يفسّر ذلك بأنني أعود بتعليمات يوم الجمعة في الجسلة العامة. وأعتقد بأنه يمكنني أن أقول أيضاً إن النية ليست بالتأكيد إطالة ذلك واتخاذ قرار متأخر بشأن ذلك. وأعتقد بأن ذلك لن يحقق أي غرض على الإطلاق، ولكن يجب علينا أن ننظر في الجوانب العملية لذلك.

وقد ذكر السفير وستون بعض الأشياء التي أعلمته بها الأمانة، وعلى سبيل المثال، أنه يلزم اسبوعان لتجهيز هذه الأوراق وهذا التقرير. ولا أستطيع أن أدرك ذلك تماماً لأن هذا التقرير موجود وقد تم اعتماده. ولا أعلم كم زيادة التجهيز الذي يجب القيام به والذي سيتطلب حقاً اسبوعين من أمانة قديرة مثل تلك التي لدينا. وأعتقد بأن المسألة برمتها يمكن مناقشتها أثناء المشاورات. ويوجد حسن نية، وتوجد نية صادقة للتقدم في ذلك، ولكن سيكون من الصعب الالتزام بالتزامات ثابتة، ومن المؤكد أن وفدي لا يستطيع أن يفعل كذلك فيما يتعلق بأي توقيت محدد في جلسة عامة يوجد فيها اقتراح باتخاذ قرار نهائي. وليس في مقدوري أن اتعهد بذلك في هذه المرحلة.

وهل تسمحوا لي أيضاً بأن أكرر سؤالي، وسأكرر لهذا الغرض هذا السؤال الموجه الى الأمين العام للمؤتمر. ومرة أخرى، أعلن، مع التسجيل، أن الطريقة التي نفعل بها الأشياء لتطبيق النظام الداخلي ليست هي الطريقة التي أعلناها لعملنا. لقد سجل ذلك، وبالتالي سوف أقدّر حقاً الحصول على إيضاح، وأطلب ايضاحاً من الأمين العام في هذا الشأن. هل التزمنا بالنظام الداخلي، بما في ذلك بالمواد ٤٣ و٤٤ و٤٥ - وليس لجأنا - هل التزمنا بها، على الأقل عموماً، أو أننا تصرفنا دائماً على عكس ذلك؟

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): وأنا أيضاً سوف أؤجل التعبير عن امتناني. وسيتذكّر زملائي الجالسون هنا الجهود التي بذلت في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لإعداد التقرير المشار إليه معاً، بما في ذلك أربع ساعات صعبة جداً أمضيت في إحدى الأمسيات في صياغة الجملتين النهائيتين لهذا التقرير - وهما جملتان تقولان فعلاً مجرد إننا متفقون جميعاً على أننا لا نستطيع الموافقة على نص راماكر. وقد قدم وفدي تنازلات هامة في محاولة لإنجاز تقرير اللجنة الناتج معتقداً بأننا نعمل جميعاً لنلتزم على نحو عاجل بالموعد الأخير الذي حدده المجتمع الدولي وهو موعد أخير قبله مؤتمر نزع السلاح - والآن، إن المسألة مسألة حسن نية. ولم نكن نعمل، وأكرر، لم نكن نعمل، في تقرير للجنة المخصصة روتيني لنهاية العام، وفي يوم الثلاثاء الماضي، لم نعتمد تقريراً للجنة المخصصة روتينياً لنهاية العام. وبعبارة أخرى، إذا قتل هذا التقرير اليوم بسبب مناورة إجرائية لم يسبق لها مثيل، سيموت وتموت معه البيانات، البيانات الوطنية التي يشتمل عليها. إن المادة ٤٤ تتعلق بمشاريع التقارير. وأمامنا تقرير نهائي. وأود أن أعرف، قبل أن تكون هناك محاولة لاستنتاج أنه لا يوجد لدينا توافق في الآراء، ما إذا كان يوجد أو لا يوجد توافق في الآراء بشأن انطباق المادة ٤٤، وما إذا كانت قد التجئ إليها أو لم يلتجأ اليها رسمياً، وبعد أن ننتهي من ذلك، أودّ أن أسمعكم الآن تعرضون علينا اقتراح باكستان. إن الوقت أمر جوهري لأننا قبلنا موعداً أخيراً حدده المجتمع الدولي. وبالتالي إن إرجاء ذلك الى الاسبوع القادم كما سمعنا البعض

يقترحه منذ قليل، أو على نحو مـُبهم الى الاسبوع القادم في وقت ما، هو أمر لا يمكن قبوله إطلاقاً. فالأمر كله منته، وسيتحمل مؤتمر نزع السلاح النتائج ليس فقط إذا رفضنا مضمون سنتين ونصف من العمل ولكن أيضاً إذا لم نرفض عبارة تقول مجرد "لم نستطع الموافقة".

الرئيس: أشكر سفير الولايات المتحدة الموقر. وقد طرح سؤال عما إذا كان يوجد وفد يريد اللجوء الى المادة ٤٤ رسمياً. الكلمة لإيران.

السيد ناصري (جمهورية إيران الاسلامية): وفقاً للنص الذي جرى تعميمه، وأقول مرة أخرى، دون شكل سليم، وبلا تاريخ، وبدون رقم ورقة عمل أو غير ذلك، ودون وضوح فيما يتعلق بمن قدَّم الاقتراح، أشير الى المادة ٤٣. فإذا التجئ الى المادة ٤٣، يترتب تلقائياً أن المادتين ٤٤ و٤٥ اللتين تتعلقان بنفس المسألة لم يلتجأ اليهما أيضاً. ورغم ذلك، لاحظنا أن هناك بعض الإشارات اليوم، بما فيها إشارة من جانب سواء سفير باكستان أو سفير المغرب، الى أن المادة ٤٣ لا تنطبق بالضرورة. وفي ضوء ذلك، في ضوء تلك الاقتراحات، من المرجح ألا يلتجأ أيضاً الى المادتين ٤٤ و٤٥.

الرئيس: إذن، طـُلب مني أن أعرض على المؤتمر الاقتراح الذي قدمه شفوياً منذ قليل سفير باكستان المقر والذي نصه، حسب ما دونته، كما يلي:

"يقرر مؤتمر نزع السلاح أن يحيل على الفور تقرير لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية (CD/1425 وCorr.1) الى الجمعية العامة للأمم المتحدة".

هذا هو الاقتراح الذي قدمه سفير باكستان الموقر والذي أعرضه على المؤتمر. هل أحاط الجميع علماً بالنص؟ سأكرر تلاوته:

"يقرر مؤتمر نزع السلاح أن يحيل على الفور تقرير لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية (CD/1425 وCorr.1) الى الجمعية العامة للأمم المتحدة".

أعطي الكلمة لسفيرة الهند الموقرة.

الآنسة غوسي (الهند): يمكننا بالطبع تناول ذلك في المشاورات غير الرسمية، ولكن ما دونته - وربما كنت متسرعة في ذلك - هو أن الاقتراح كان ينتهي بكلمة أخرى هي "للعلم". ولست متأكدة. فهل كان ذلك في الاقتراح، أو ربما نستطيع مناقشة ذلك بعد ظهر اليوم؟

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): إني آسف جداً للتحدث مرة أخرى؛ وأعتقد أن ما يـُحتاج إليه هو اقتراح أبسط أيضاً. ألا يمكنكم تحديد موعد لعقد جلسة عامة بعد ظهر اليوم لاتخاذ قرار بشأن اقتراح باكستان؟ فلتحددوا موعداً للجلسة العامة في الساعة ١٧/٠٠ وادعونا معاً في الساعة ١٥/٠٠ لتوضيح ما يمكن توضيحه ولكي نستطيع إعلام عواصم بلداننا بأننا سوف نتخذ قراراً في الساعة ١٧/٠٠ بشأن المسألة وأعتقد بأنه يمكننا أن نوقف المناقشة حول هذا الاقتراح حالاً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أوجه شكري الى سفير المغرب. وأعتقد بأن هذا الاقتراح سيمكّننا من حل المشكلة. وإذن، سوف نقرر استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في الساعة ١٧/٠٠ في نفس هذه القاعة ويمكننا في الساعة ١٥/٠٠ إجراء مشاورات غير رسمية على أساس الاقتراح المقدم من باكستان والذي عرضته عليكم منذ قليل.

وقد تقرر ذلك.

السيد ناصري (جمهورية إيران الاسلامية): لقد اتخذتم تواً قراراً بشأن استئناف الجلسة بعد ظهر اليوم بعد المشاورات غير الرسمية. وأستنتج أن الغرض من ذلك ربما هو إعلام الجلسة العامة بنتائج المشاورات غير الرسمية، إن وجدت، أو لو لا ذلك، من المرجح أن ندعو الى عقد جلسة أخرى. ومع ذلك، إذا كنا سوف نتخذ قراراً، سوف أشعر بالتقدير إذا وجدتم طريقة لإبلاغ نتائج المشاورات الى طهران، في يوم عطلة، وتلقّى ردّ قبل الساعة ١٧/٠٠ أيضاً. لا أظن أن لدي هذه الإمكانية يا سيدي.

الرئيس: أشكر سفير إيران الموقر. وإذن، يمكننا الآن أن ننتقل الى قائمة المتحدثين لجلسة اليوم، ولديّ على قائمتي ممثلو الاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، والصين، واستراليا، وايرلندا، والمانيا. وأدعو الآن سفير الاتحاد الروسي الموقر ليلقي بيانه.

السيد برديتيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): قبل كل شيء، اسمحوا لي، يا سيدي، بأن أبلغكم تهاني الوفد الروسي على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وبأن أتمنى لكم حظاً سعيداً وكل التوفيق في أنشطتكم في هذا الوقت الحاسم من محفلنا. ويمكنكم الاعتماد على تأييدنا وتعاوننا.

إن المفاوضات التي جرت حول نص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية استغرقت وقتاً طويلاً جداً، قد انتهت الآن. ولدينا مشروع معاهدة، وإن كان قد طرح للمناقشة لصالح رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، هو ثمرة الجهود الجماعية التي بذلها المشتركون في المفاوضات.

ومما يبيّن بصفة خاصة أن هذا النص نص توفيقي وأنه لا يعبّر عن موقف أي من الوفود أو مجموعات الوفود، هو النص الوارد في تقرير اللجنة المخصصة الذي يفيد بأنه لا يوجد من بين وفود البلدان التي أيدت هذا المشروع من استطاع أن يعلن نفسه مرتاحاً تماماً لمضمونه. وهذا أمر طبيعي فهذا هو جوهر الحلول الوسطى: ما من أحد مرتاح تماماً، ولكن الأغلبية الساحقة قادرة على عدم الاعتراض على النص. ونأسف لأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن جميعهم من اتخاذ هذا الموقف التوفيقي المعقول. وهذا أمر مؤسف من باب أولى لأن للمعاهدة، ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بذلك، سمات هامة موضوعية ايجابية من الصعب أن يستطيع انكارها أي مراقب غير متحيز.

أولاً، تحرّر هذه المعاهدة البشرية الى الأبد من أي تفجيرات نووية في أي بيئة. ثانياً، ستسهم المعاهدة اسهاماً فعالاً في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وهي تمثل تنفيذ أطراف معاهدة عدم الانتشار قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي طولب فيه، كما نعلم، بإتمام

المفاوضات بشأن معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية قابلة للتحقق منها دولياً وعلى نحو فعال في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وستجعل هذه المعاهدة، ونحن واثقون بذلك، انتشار الأسلحة النووية على سطح الكوكب أمراً متزايد الصعوبة. ثالثاً، سيعمل الحظر الشامل وبلا عتبات على جميع التفجيرات النووية بلا شك كمكبح فعال للتحسين النوعي للشحنات النووية، وسيمنع من ظهور أنواع جديدة من الشحنات النووية في الترسانات وأيضاً الأسلحة النووية المبيّنة على مبادئ فيزيائية جديدة. رابعاً، ستصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نقطة انطلاق جديدة، وقوة دافعة فعالة لاستمرار العملية التفاوضية التي تهدف الى زيادة تخفيض التسلح النووي الى نقطة الإزالة الكاملة النهائية. ونحن متأكدون من أن هذه المعاهدة تشكل مرحلة ضرورية على هذا الطريق، وهي مرحلة لا يمكننا أن نأمل بدونها تحقيق اتفاقات أبعد مدى أيضاً. وإذا اعتقد أحد بأنه يمكن أن يقترن التحرك نحو الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية بظهور هذه الأسلحة في مزيد من الدول، فإنه في رأينا مخطئ.

وبسب ما تقدم، يأسف الوفد الروسي لعدم استطاعة مؤتمر نزع السلاح إقرار نص المعاهدة التي طرحه للمناقشة رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر، والوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2، وإرساله الى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأريد أن أوضح أن وفد الاتحاد الروسي يؤيد نص المعاهدة هذا على حاله. وأريد أيضاً أن أوضح أن الاتحاد الروسي نظر بإمعان في الصعوبات المستمرة التي يلاقيها بعض الوفود فيما يتعلق بنص المعاهدة هذا، ولكنه توصل الى استنتاج نهائي مفاده أن مواصلة المفاوضات أو المحاولات لتعديل النص لن تقرّبنا من توافق الآراء. وعلى العكس، يعتقد الوفد الروسي بأن النص الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 يتيح الفرصة الوحيدة لتحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو الوفود التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تنضم إلينا تأييداً لهذا النص.

الرئيس: أشكر سفير الاتحاد الروسي الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة، وأعطي الكلمة الان لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد خوري (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، مع أن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة للتجارب النووية في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 لم يتم الاتفاق عليه وغير وارد في مشروع تقرير رئيس اللجنة الى المؤتمر. فإن وفدنا يود إعادة التأكيد على موقفه من المرفق الأول، الملحق بالفقرة الـ٢٨ من المادة الثانية من مشروع المعاهدة والمتعلق بالتوزيع الجغرافي للدول.

لقد عبَّر عدد من الوفود عن معارضته لهذا التوزيع، ونرى أنه يخالف ما هو متعارف ومتفق عليه في الأمم المتحدة، وقد فرض على اللجنة المخصصة بدون استشارة وموافقة الدول المعنية بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهو يفتقر الى امكانية التعاون والتنسيق والتشاور والاجتماع فيما بينها.

ونود هنا الإشارة الى أن اسرائيل ما زالت تطور ترسانتها العسكرية وبخاصة النووية منها مهددة بذلك أمن المنطقة وترفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها لا تنصاع للقانون الدولي وللشرعية الدولية وتعرقل إحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الأسباب جميعاً، يعارض وفدنا إدراج اسرائيل ضمن دول مجموعة الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

سنعيد تأكيد هذا الموقف، في حال طرح مشروع المعاهدة أمام أي محفل دولي.

ونطلب أن يسجل بياننا هذا كاملاً في محضر هذا الاجتماع، وفي أي تقرير يحيله مؤتمر نزع السلاح الى الجمعية العامة. وشكراً.

الرئيس أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين الموقر، السفير شا.

السيد شا الصين (الكلمة بالصينية): يسرّ الوفد الصيني سروراً عظيماً، يا سيدي، أن نراكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح في وقت غير عادي مثل هذا الوقت. ونحن واثقون بأن خبرتكم ومهامكم الدبلوماسية سوف تساعدانكم في أن تكونوا على مستوى توقعات الدول الأعضاء وبأن العمل في مؤتمر نزع السلاح سيسير بسلاسة برئاستكم. وفي هذا المقام، أود أيضاً أن أشكر سلفكم الموقر، سفير بيرو أوروتيا وأن أعرب عن عميق تقديرنا للعمل الذي أنجزه خلال المرحلة الأخيرة للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هنا في مؤتمر نزع السلاح.

وفي لحظة مثل هذه، أود أن أثني بصفة خاصة على رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية سفير هولندا جاب راماكر. وقد ساهم السيد راماكر، بوصفه رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، على نحو هام في تقدم المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على التعبير عن صادق شكرنا له، نود أيضاً أن نبلغ السيد راماكر عظيم تقديرنا لما أبداه من أناة، وروح الالتزام، والتفاني والمهارة الدبلوماسية الكاملة في إشرافه على المفاوضات. وشعرنا ببالغ التقدير أيضاً للتعاون الممتاز الذي قدمه السيد راماكر إلى الوفد الصيني طوال المفاوضات. ويود الوفد الصيني أن يعبّر عن اقتناعه بأن التاريخ لن ينسى المساهمات التي قدمها السيد راماكر ووفد هولندا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهنا، أود أيضاً أن أعرب عن شكري للمسؤولين الآخرين ومن بينهم رئيس الفريق العامل ١، السفير بردينيكوف من الاتحاد الروسي، ورئيس الفريق العامل ٢، السفير المصري زهران، وأصدقاء الرئيس الآخرين والقائمون بالوساطة. وإنني أشكر كل واحد منهم على مساهماته الهامة في المعاهدة. فقد أفادتنا جميعاً بقدر غير قليل المهارة الدبلوماسية المستخدمة في الأوان المناسب والتي أثروا بها في إشرافهم على اجتماعاتهم أثناء الدورة.

وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لكم، يا سيادة الرئيس، ولسفير المكسيك السابق، السيد مارين بوش، وللسفير الألماني هوفمان، وللسفير السويدي نوربرغ، ولجميع من قدموا مساهمات هامة إلى مفاوضات المعاهدة منذ ١٩٩٤. وكنتم أنتم الذي وضع أساساً متيناً لمرحلة العمل الأخيرة بشأن المعاهدة. ونظراً لأن السيد مارين بوش لم يعد معنا، نودّ أن نبلّغه من خلال الوفد المكسيكي شكرنا وتقديرنا. وأخيراً، أودّ أيضاً

أن أشكر الممثل الشخصي للأمين العام والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد بتروفسكي، نائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل، وموظفي الأمانة الآخرين، والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين. فبفضل عملكم الشاق ودعمكم الذي لا يكلّ، واصل المؤتمر عمله بطريقة سلسة ومنظمة.

إن الصين اعتقدت دائماً أن حظراً شاملاً على التجارب النووية يشكل خطوة هامة نحو الحظر الكامل على الأسلحة النووية والتدمير التام لها. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوف يسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن المؤكد أننا نفهم أنه سيكون للمعاهدة أثر مباشر على أمن جميع الدول، وبخاصة أمن الصين. ومع ذلك، من أجل تسهيل تحقيق الأهداف السالفة الذكر، شارك الوفد الصيني، بتعليمات من حكومته، في المفاوضات بطريقة ايجابية وجادة ومتسمة بالمسؤولية، وأبدى مرونة وروح توفيقية بشأن جميع النصوص الرئيسية لنص المعاهدة هذا تقريباً.

ورغم أن مشروع نص المعاهدة الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 لا يرضينا تماماً ولا يغطي جميع اهتمامات كثير من البلدان النامية، بما فيها اهتمامات الصين، يعتقد الوفد الصيني بأن نص المعاهدة الحالي يمثل نتيجة المفاوضات التي أمكن تحقيقها في السنتين الأخيرتين ونصف السنة الأخيرة، وبأنه يبيّن عموماً على نحو موضوعي حالة المفاوضات وهو متوازن بشكل عام.

لقد استنتج رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير الهولندي جاب راماكر، في تقريره المقدم إلى اللجنة المخصصة أن العمل الضخم الذي أنجز في مشروع المعاهدة تمخض في ظل الظروف الحالية عن أفضل نتيجة يمكن تحقيقها. والوفد الصيني بعد أن نظر في جميع الجوانب ذات الصلة، مستعد لقبول هذا الاستنتاج.

ونحن ندرك أن بعض الوفود لا تزال تلاقي صعوبات فيما يتعلق بنص المعاهدة هذا. وكان ينبغي أن تُحلّ صعوباتهم عن طريق استمرار المفاوضات أو المشاورات. ومع ذلك، في ضوء الحدّ الزمني المحدد لنا في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٦٥ الذي اعتمد دون إجراء تصويت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وانطلاقاً من الحقيقة التي نواجهها جميعاً، يعتقد وفدي بأن استمرار التفاوض بشأن نص المعاهدة هذا أو تعديله لا يبدو أمراً عملياً جداً. ولو أُعيد فتح باب التفاوض، قد يدمر التوازن المعقّد والضعيف لأحكام المعاهدة الحالية. وفي مثل هذه الحالة، ستكون هناك فرصة محدودة لإعادة التوازن للتوصل إلى توافق في الآراء خلال فترة زمنية قصيرة. وما هو أسوأ أيضاً، لو اسيئت إدارة الوضع أو تأثر ببعض التطورات في الحالة الدولية، قد يزداد إبعادنا عن توقع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تعلّق بها المجتمع الدولي زمناً طويلاً.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، يؤيد وفدي، وإن كان غير مرتاح تماماً لنص المعاهدة، هذا النص على حاله ويأسف لأن مؤتمر نزع السلاح عجز عن الموافقة على نص المعاهدة هذا وإرساله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماده.

إن وفدي شعر بالأمل طويلاً أن تكون معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية جاهزة وأن يكون باب التوقيع عليها مفتوحاً قبل نهاية هذا العام. ونحن مقتنعون بأن جميع جهود مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي الرامية إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لم تذهب هباء.

وأخيراً، أودّ باسم الوفد الصيني أن أشكر كل الأطراف المختلفة على تعاونها مع الوفد الصيني أثناء المفاوضات.

الرئيس: أشكر سفير الصين الموقر على بيانه والكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأدعو الآن إلى الكلام السفير ستار، ممثل استراليا الموقر.

السيد ستار (استراليا): في وقت سابق من هذا الصباح، سعيت لتعجيل تقدم تقرير هذا المؤتمر، أي تقرير اللجنة المخصصة إلى المجتمع الدولي. وقد فعلت ذلك، كما قلت، لأنني أعتقد بأن المجتمع الدولي يستحق أن تُعرض عليه على نحو عاجل، نتيجة عمل اللجنة المخصصة الذي لم يتوصل بشأنها إلى توافق في الآراء. وإن ما لا يجب إغفاله، وما لا يمكن لأي وفد هنا أن يغفله، فيما كان مناقشة إجرائية مثيرة للاهتمام بشأن المواد ٤٣ و٤٤ و٤٥، وأي شيء آخر كان، إن ما لا نستطيع إغفاله هو أن التقرير لم يكن يتضمن نص معاهدة. فقد كان تقريراً مجرداً من ذلك النص. وكان تقريراً سجّل عدم التوافق في الآراء، رغم اعتقادي بأن الأغلبية الساحقة للوفود في اللجنة المخصصة كانت مستعدة لقبول ذلك النص رغم الإحساس بعيوبه.

إن وفدي مسرور لأنكم ستواصلون المشاورات بشأن تقرير اللجنة المخصصة الذي اعتمد هنا والذي أصبح الآن موضعاً لمسألة جملة بسيطة جداً لإحالته. وقد تستطيعون التوصل إلى اتفاق بعد ظهر اليوم، أو قد تتخلل ذلك العطلة. وقد تستطيعون التوصل إلى قرار غداً أو يوم الاثنين، ولكن عطلة نهاية الأسبوع قد تتخلل ذلك. ولكن مهما كان مقدار جهودكم ومدى نجاحها، لن يقدر هذا المؤتمر واللجنة المخصصة اللذان عقدت اجتماعاتهما عاماً بعد عام على إحالة نص المعاهدة الذي وضع خلال سنوات ويحمل توقعات عقود من الزمان.

ولقد اضطر وفدي مع أبلغ الأسف لأن يدرك - وهذه حقيقة - أن إنجاز اللجنة المخصصة، أي مشروع نص المعاهدة، لن يتقدم رسمياً من خلال هذا المؤتمر إلى المجتمع الأوسع نطاق الذي ينتظره. ورغم أن دولة واحدة من الدول الأعضاء في المؤتمر أنذرت بإمكان استخدام الفيتو، فإننا لا نزال نأمل أن يكون ذلك العضو قد وجد نفسه، من خلال التوافق والطمأنينة، قادراً على الاختيار لتمكين نص المعاهدة من التحرك دون عائق من خلال مؤتمر نزع السلاح ثم إلى الجمعية العامة، حتى مع الاحتفاظ بتحفظات بشأن مضمون النص. وعبّر كثيرون منا عن آرائنا عن بند بدء النفاذ الذي هو سبب هذا الفيتو. ومهما كانت قيوده، فليس من الصحيح ببساطة أن يشار إلى أنه غير قانوني أو قسري. فهو لا يتضمن أي إلزام على أي دولة بالتوقيع أو بالتصديق على المعاهدة. وبند بدء النفاذ ليس إلا شيئاً آلياً، يبيّن الشروط الأساسية لبدء عمل المعاهدة. وفي كل حالة، ستقدّر الدولة المعنية حتماً توقيت التوقيع وفقاً لمتطلباتها الوطنية.

والتركيز، والاستمرار في التركيز، على لب المشكلة ولب عملنا ولب إنجازنا طوال ثلاث سنوات من التفاوض تقريباً، عملت جميع الوفود عملاً شاقاً لضمان حلول تمثل توازناً بين مختلف آراء المشتركين في المفاوضات. ونحن نرى أن المعاهدة تلبي احتياجات الولاية. وأي تمديد لمدى المطامح المتعلقة بالمعاهدة، أو نطاقها ليست أهدافاً تفاوضية ممكنة الإنجاز عند هذه المرحلة في التاريخ. وترى استراليا كما يرى كثيرون آخرون، أن نص المعاهدة هو حل وسط معقول بقدر ما استطعنا تحقيقه. وقضاء وقت إضافي في

المفاوضات الآن سيهدد وجوده نفسه. فأي محاولة لإعادة فتح باب المناقشة على المشروع تجلب معها التأكد من عدم حل المشكلة - واستنزافاً بطيئاً ومثبطاً للهمة وللجهد والدعم السياسيين اللذين غذّيا هذه المفاوضات.

إن ما لدينا بعد ٤٠ سنة من العزم والترقب وسنتين ونصف سنة من التفاوض المكثف هو أداة قيّمة. وهو يتألف من حلول وسط والتزامات جدّية. وعلاوة على ذلك، إن هذه المعاهدة، شأنها شأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، دليل على الإنجاز الضخم الذي قام به مؤتمر نزع السلاح - وهي هامة بصفة خاصة بعد الإنجاز الضعيف الذي أكره عليه هذا المؤتمر والمؤتمرات التس بقته أثناء الحرب الباردة. وستفرض هذه المعاهدة لأول مرة قيوداً على التحسين النوعي للأسلحة النووية وستصل بسباق التسلح النووي إلى نهاية حاسمة. وستقدم إسهاماً رئيسياً لبرنامج العمل المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح المتفق عليه في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وهي خطوة حاسمة في العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي الكامل. وإبرام معاهدة سيمكّن من معالجة الخطوة الهامة التالية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف على نحو موثوق به.

إن عمل اللجنة المخصصة المتعلق بهذه المعاهدة قد انتهى. وكان السفير المكسيكي مارين بوش، وهو الرئيس الأول لهذه اللجنة الموقر جداً، يأمل أن ينتهي من وضع نص معاهدة له هذا النطاق ومتفقاً مع ذلك فيما لا يتجاوز عام ١٩٩٤. وقد انضمت استراليا إلى كثير من الوفود الأخرى في العمل من أجل إتمام المفاوضات في ١٩٩٥ وأملت ذلك مع هذه الوفود تحت قيادتكم الموقرة جداً. ونتج عن ذلك أن وصلت المفاوضات إلى نهايتها تحت رئاسة خليفتكم، السفير جاب راماكر، وأشعر باحترام بالغ لجهوده المتفانية التي لا تكلّ. وفي الواقع، كسبت لكم الجهود المتفانية التي لا تكل التي بذلها جميع رؤساء اللجنة المخصصة مواضع شرف في تاريخ هذا الإنجاز.

إن لدينا معاهدة قابلة للتطبيق. وجميع المناقشات الدائرة حول الإجراءات، وجميع المناقشات حول ما إذا كان ينبغي لنا أن نوقع أو لا نوقع عليها، لا تحجب حقيقة أن لدينا معاهدة قابلة للتطبيق، ولدينا تعهد من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باعتمادها والتوقيع عليها. وأطلب منكم أن تأخذوا هذا الإنجاز في الاعتبار، وهو إنجاز سعينا إليه وتُقنا إليه طوال سنوات. وقد عملنا من أجل تحقيق هذا الوضع طوال سنوات وسنوات. ولا يمكننا أن نستسلم. فالفرصة متاحة هنا والآن. ولن تدوم هذه الفرصة. وعلينا أن نغتنمها أو نفقدها، ونفقد معها كل الخطوة الحاسمة إلى الأمام نحو نزع السلاح النووي. ولا ينبغي لنا بل حقاً لا يجب أن نتجنّب هذه المسؤولية. ومن مصلحة هذا المؤتمر، نظراً لهذا الشلل، أن ينقل عمله إلى المجتمع الدولي الأوسع وأن يُعترف به ويُعتمد. وبناء عليه، تتوقع استراليا أن تعمل مع أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتحقيق هدف الجمعية العامة الخمسين المتمثل في نص تام ومعتمد وجاهز للتوقيع عليه من جانب الجمعية الحادية والخمسين هذا العام.

الرئيس: أشكر ممثل استراليا الموقر على بيانه والكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة وإليّ شخصياً. وأعطي الآن الكلمة لممثلة ايرلندا الموقرة، السيدة اندرسون.

السيد اندرسون (ايرلندا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أقدم لكم تهاني الحارة على توليكم هذا المنصب وأيضاً تمنياتي القلبية الطيبة لكم في هذه الفترة الصعبة.

وإنني إذ أتحدث بصفتي الوطنية وكممثلة للرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي، أود أن أخبر المؤتمر بإعلان أصدره أمس رئيس الاتحاد، باسم الاتحاد، في دبلن وبروكسل. وقد اتفقت بلدان رابطة التجارة الحرة الأعضاء في الاتفاق الاقتصادي الأوروبي، وبلدان وسط أوروبا وشرقها المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبان، قبرص ومالطة، مع هذا الإعلان. وفيما يلي نص الإعلان الذي هو مقتضب جداً:

"في البيان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي في ٧ آب/أغسطس، حث جميع البلدان المشتركة في التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في جنيف على قبول واعتماد مشروع نص المعاهدة الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح في ٢٨ حزيران/يونيه. ويمثل مشروع المعاهدة نتيجة مفاوضات كثيفة دامت سنتين ونصف سنة ويتضمن عدداً كبيراً من الحلول التوفيقية الدقيقة والمتوازنة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن مشروع النص يتيح فرصة تاريخية للحصول على معاهدة تحظر جميع تفجيرات التجارب النووية على الدوام. وينبغي أن تعبّر الأعمال التي تجرى في جنيف عن روح الاستعجال التي يشعر بها المجتمع الدولي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه يجب الآن بذل مزيد من الجهود العاجلة لضمان اعتماد مشروع النص وفتح باب التوقيع عليه خلال جدول زمني متفق عليه".

السيد هوفمان (ألمانيا): نظراً لأنها المرة الأولى التي أتحدث فيها تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على تحملكم هذه المسؤولية الكثيرة المطالب. وأنا واثق، يا سيادة الرئيس، بأنكم ستقودونا بنجاح خلال هذه المرحلة الهامة من مداولاتنا.

في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، أصدر وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، الدكتور كلاوس كينكل، بياناً عن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فقال الوزير:

"إن سرعة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في العام الحالي هو أحد الأهداف الرئيسية لأمن ألمانيا، وتحديد الأسلحة وسياسة عدم الانتشار. وهدفنا هو أن نقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف العام الحالي صيغة نهائية متفاوض عليها لمعاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية مدتها غير محدودة. وستحظر المعاهدة جميع التفجيرات النووية دون أي استثناء. ومشروع المعاهدة الحالي هو نتيجة مفاوضات كثيفة جرت منذ أوائل ١٩٩٤. وهو يمثل حلاً وسطاً متوازن تحقق في مؤتمر جنيف لنزع السلاح".

وتأسف ألمانيا لأن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لم تلق توافقاً في الآراء بشأن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤيد ألمانيا مشروع راماكر للمعاهدة وهي مقتنعة بوجوب إرساله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتناشد ألمانيا جميع الدول أن تعمل من أجل أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسرعة فتح باب التوقيع على المعاهدة كما يطالب به قرار الأمم المتحدة المتخذ في العام الماضي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ورغم أن عمل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لم ينته بعد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر السفير راماكر، رئيس هذه اللجنة المخصصة، على جهوده التي لا تكلّ المبذولة من أجل تحقيق مشروع معاهدة يريد معظمنا التوقيع عليها في بداية الجمعية العامة للأمم المتحدة الحادية والخمسين.

الرئيس: أشكر سفير ألمانيا الموقر على بيانه وكلماته اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير نياغو، ممثل رومانيا الموقر.

السيد نياغو (رومانيا): اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أهنئكم، أنتم ممثل بولندا الموقر، وهو بلد تتمتع رومانيا معها بتقليد حار من العلاقات الودية، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا متأكد من أن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسيتين البارزتين ستقدمان أكبر المساعدة في أداء المسؤولية الخاصة المسندة حالياً لرئيس الجزء الأخير من دورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح، الذي يُدعى إلى أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج عملنا حتى الآن. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للمهارات والمثابرة الدبلوماسيتين لسلفكم، السفير اوروتيا من بيرو، الذي قرّبنا من تحقيق الأهداف المحددة لدورة مؤتمر نزع السلاح هذه.

وينضم وفدي إلى الوفود التي أعربت عن أسفها للإخفاق في التوصل إلى توافق الآراء الضروري بشأن قرار إحالة نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى مؤتمر نزع السلاح أو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بسبب الالتزامات المتعهد بها في الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وشأنها شأن كل عملية تفاوضية، وخصوصاً عندما تتناول الدول مسائل متشعبة تتصل على نحو لا ينفصم بأمنها، أثبتت مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أنها بالغة الصعوبة، وتتطلب أعلى درجة من المسؤولية من كل وفد مشارك. إن الرأي المدروس للوفد الروماني، كما سنحت لي الفرصة من قبل لإعلانه، هو أن الحلول التوفيقية التي قدمها السفير الهولندي راماكر، رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، بشأن عدة جوانب قيد المناقشة، هي حلول عادلة تعبّر عن أكبر درجة والاهتمام لجميع المواقف المعرب عنها أثناء المفاوضات. والآن من الضروري على نحو ملح أن يجد كل وفد موارده المطلوبة من حسن النية لتقدير التنازلات التي قدمتها الوفود الأخرى، وفوق كل شيء، السمة الغالبة للهدف الذي اتفقنا عليه جميعاً أي التخلص من التفجيرات النووية.

وأود أن أهنئ الوفود التي شاركت مباشرة في إعداد النص التوفيقي النهائي المتعلق بعدد الأصوات المطلوبة للموافقة على تفتيش موقعي. ويمكننا أن نفهم الوفود التي ما زالت لديها آراء عن حل توفيقي أو آخر، لأن لدى وفدنا مثل هذه الآراء المحددة. ولكننا نشارك أيضاً في الرأي القائل إن من الضروري لجميعنا، لكي نصل إلى اتفاق، أن نبدي روحاً توفيقية. وكما شُدد عليه في عدة مناسبات، إن النص الحالي هو أقصى ما أمكننا تحقيقه وإن وفدي على اقتناع بذلك ويصرّ مع الوفود الأخرى البالغ عددها ٣٨ على أن تحال المعاهدة في شكل مناسب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث يمكن فتح باب التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والآن، إذا لم يعد ذلك ممكناً أي إرسال نص مشروع المعاهدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة باسم مؤتمر نزع السلاح، من واجب المجتمع الدولي أن يسهر على ألا يضيع هذا المنتج الذي أنتجناه. ورغم ذلك نحن نأمل أن تستطيع الجمعية العامة اعتماد مشروع المعاهدة الذي أعددناه في هذا المؤتمر وفتح باب التوقيع عليه في بداية دورتها القادمة في أيلول/سبتمبر.

الرئيس: أشكر سفير رومانيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتحدث التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السويد الموقر، السيد إكوال.

السيد إكوال (السويد): قبل كل شيء، اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، بأن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة هذا المؤتمر في هذه المرحلة الحاسمة من عملنا. وإنني أستطيع أن أؤكد لكم تأييد وفدي الكامل لكم في مهامكم.

في ٢٨ حزيران/يونيه، قدم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير الهولندي جاب راماكر، مشروع نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وكانت السويد من بين البلدان الأولى التي أولت هذا الاقتراح تأييدها الكامل. وفي اليوم الذي قدم فيه، ألقت وزيرة خارجية السويد، السيدة لينا هجلم - فالن بياناً حثت فيه جميع الدول على قبول نص الرئيس. ومنذ ذلك الحين، أجرى الرئيس مشاورات كثيفة مع الوفود بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مشروع المعاهدة. ونتيجة لذلك، اقترح الرئيس إدخال بعض التعديلات. وأعربت السويد تأييدها أيضاً لهذه التعديلات.

وتعبّر المعاهدة المقترحة عن نتيجة عملية تفاوضية أعرب فيها عن كثير من الآراء والاهتمامات المختلفة. وقد لا تعبّر عن جميع مواقفنا الوطنية المفضلة. ولكنه حقاً نص يمكن قبوله وكما أعلن السفير راماكر في الاستنتاجات التي استخلصها من مشاوراته "هو أفضل نتيجة ممكن التوصل إليها". وهو يستحق تأييدنا جميعاً. ويأسف الوفد السويدي كثيراً جداً لأن المؤتمر عجز عن التوصل إلى توافق آراء سواء بشأن نص المعاهدة أو إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. والسويد ملتزمة التزاماً قوياً بتحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستواصل جهودها من أجل بلوغ هذا الهدف. ونحن نعرب عن أملنا القوي أن يفتح باب التوقيع على المعاهدة في وقت قريب جداً وأنها ستلقى أوسع تأييد. ويجب على المجتمع الدولي أن ينتهز هذه الفرصة التاريخية لتحقيق هذه الخطوة الهامة نحو تحرير العالم من الأسلحة النووية.

الرئيس: أشكر ممثل السويد الموقر. وعلمت تواً أنه يمكننا الاستمرار في هذه الجلسة حتى الساعة ١٣/١٥ وما يزال لديّ على قائمتي خمسة متحدثين. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الموقر، السير مايكل وستون.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أخيراً بأن أهنئكم رسمياً وبحرارة على توليكم رئاسة المؤتمر. ويتطلع وفدي إلى العمل معكم.

في ٢٦ تموز/يوليه، سجل رئيس وزراء بلدي تأييد الحكومة البريطانية القوي لسرعة الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، واعتقاده بأن النص الذي طرحه للمناقشة في ٢٨ حزيران/يونيه

رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر، يوفر أفضل توقع لذلك. وحث السيد ميجور جميع المشتركين في المفاوضات على أن يولوا نص السفير راماكر تأييدهم الكامل عندما يستأنف مؤتمر نزع السلاح في ٢٩ تموز/يوليه.

وتأسف المملكة المتحدة لأن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع إقرار نص المعاهدة الذي طرحه للمناقشة رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر، والوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 وإرساله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأريد أن أوضح أن المملكة المتحدة تؤيد نص المعاهدة هذا على حاله. وأريد أيضاً أن أوضح أن المملكة المتحدة درست بعناية الصعوبات المستمرة التي يلاقيها البعض الآخر فيما يتعلق بنص المعاهدة، ولكنها توصلت إلى الاستنتاج النهائي الذي يفيد بأن مواصلة المفاوضات أو المحاولات لتعديل النص لن تقرّبنا من توافق للآراء. وعلى العكس، تعتقد المملكة المتحدة بأن النص الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 يتيح الإمكانية الوحيدة لتحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت الحالي. ونحن ندعو جميع الوفود التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تنضم إلينا تأييداً لهذا النص.

الرئيس: أشكر سفير المملكة المتحدة الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل إسرائيل الموقر.

السيد لامدان (إسرائيل): يسرنا أن نراكم يا سيدي في كرسي الرئاسة في هذه المرحلة الحاسمة من عمل مؤتمر نزع السلاح لأن مهاراتكم الدبلوماسية ثبتت على نطاق واسع في السنة الماضية كرئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ويجب علينا أيضاً أن نهنئ سلفكم السفير أوربينا، على رئاسته لمؤتمر نزع السلاح في الشهر الماضي.

ويؤيد وفد إسرائيل، شأنه شأن أغلبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح، مشروع نص المعاهدة الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2. وترى إسرائيل انه كان يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يوافق هنا على نص المعاهدة وأن يرسله الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماده. ونحن نحتفظ بموقفنا رغم عيوب النص الذي لا يتناول على نحو مناسب بعضاً من اهتماماتنا الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء عمليات التفتيش الموقعي. ونحن نحتفظ بموقفنا لأننا نرى في النص خطوة هامة الى الأمام وأفضل نتيجة ممكن تحقيقها بعد سنتين ونصف سنة من المفاوضات الجادّة التي شاركنا فيها مشاركة فعلية. ولذلك كنا نتمنى أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح الالتئام حول النص بروح توفيقية على النحو الذي طالبنا به بإلحاح في اللجنة المخصصة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦. ونعتقد بأن طريقة ما ستوجد لتقديمه للاعتماد على حاله. وأقول "على حاله" لأننا نرى بعد دراسة أن أي اعادة لبحث هذا النص لن تؤدي الى أي شيء ويحتمل تماماً أن تكون ضارة.

وفي هذا السياق، وفي ضوء البيانات التي ألقيت في هذا الصباح، وحقاً في مناسبات أخرى، انني ملزم بأن أكرر ذكر الأهمية الأساسية التي تعلقها إسرائيل على البنود المتعلقة بتكوين المجلس التنفيذي كما هي موضحة في نص المعاهدة. وتشكل هذه البنود أحد الاعتبارات الرئيسية التي تمكّن إسرائيل من تأييد المعاهدة. وسوف تعارض إسرائيل أي محاولة في المستقبل تهدف الى تعطيل فعالية الآلية العملية التي تكفل المركز العادل لكل الدول الأطراف في المنظمة المقبلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك

التغييرات في قائمة الدول فإن مثل هذا التغيير سيرغم إسرائيل على إعادة النظر في موقفها من المعاهدة. ومن ثم تحث إسرائيل جميع من يعنيهم الأمر على تأييد النص والحفاظ عليه في شكله وعلى محاولة الوصول بجهودنا الجماعية الى نهاية ملموسة ومفيدة.

وقبل أن اختم كلمتي، اسمحوا لي بأن أعرب عن كلمة تقدير لرئيس اللجنة المخصصة. فقد سلك السفير راماكر، طوال الشهور العديدة الأخيرة، مسلكاً اتسم بمهارة رائعة وحصافة وروح الفكاهة. ونحن محظوظون حقاً أن يكون قد أمسك بدفة الأمور لأن بدون مثابرته، من المشكوك فيه اننا كنا سنتقدم بالدرجة التي تقدمنا بها فعلاً. والآن يتوقف علينا جميعاً أن نسير حتى الشوط الأخير معاً بعزم وثبات.

الرئيس: أشكر السفير الموقر على بيانه وعلى كلماته اللطيفة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر، السفير ليدوغار.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): انني سعيد بأن أراكم في منصب رئيس المؤتمر يا سيادة الرئيس وأقدم لكم كامل تأييد وفدي.

لقد طلبت التحدث اليوم، بتعليمات تلقيتها، لأعرض آراء حكومتي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتأسف الولايات المتحدة لأن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع إقرار نص المعاهدة الذي طرحه للمناقشة رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر والوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2، وإرساله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأريد أن أوضح أن الولايات المتحدة تؤيد نص المعاهدة هذا على حاله. وأريد أيضاً أن أوضح اننا درسنا بعناية الصعوبات المستمرة التي يلاقيها البعض الآخر فيما يتعلق بنص المعاهدة ولكننا خلصنا الى الاستنتاج النهائي الذي يقول إن مواصلة المفاوضات أو المحاولات لتعديل النص لن تقرّبنا من توافق للآراء. وعلى العكس، تعتقد الولايات المتحدة بأن النص الوارد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 يتيح الامكانية الوحيدة لتحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت الحالي. ونحن ندعو الوفود التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تنضم إلينا تأييداً لهذا النص.

الرئيس: أشكر سفير الولايات المتحدة الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة.

(تواصل الكلمة بالفرنسية)

والمتحدثة التالية على قائمتي هي ممثلة فرنسا الموقرة، السفيرة بورغوا.

السيدة بورغوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، قبل كل شيء، بأن أهنئكم باسمي وباسم الصداقة التي تربط بلدينا وتربطنا على شغلكم منصب رئيس هذه المؤسسة.

وتأسف فرنسا، شأنها شأن كثيرين آخرين، لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الموافقة على نص المعاهدة التي طرحها للمناقشة السفير راماكر والوارد في الوثيقة WP.330/Rev.2. وتأسف لأن المؤتمر عجز

عن إرسال النص الى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأريد أن أوضح أن بلدي يؤيد نص المعاهدة هذا على حاله. وأريد أيضاً أن أوضح أن فرنسا أخذت في اعتبارها بعناية الصعوبات المستمرة التي تلاقيها بعض الوفود فيما يتعلق بنص المعاهدة هذا، ولكنها توصلت الى الاستنتاج الواضح والنهائي الذي يفيد بأن مواصلة المفاوضات أو المحاولات لتعديل النص لن تقرّبنا من توافق في الآراء - بل على العكس تماماً. ويعتقد بلدي بأن النص الذي يوجد في الوثيقة التي أشرت إليها يتيح الفرصة الوحيدة لتحقيق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت الحالي. وتدعو فرنسا جميع الوفود التي لم تفعل ذلك بعد الى تأييد هذا النص.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفيرة بورغوا على بيانها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها الى الرئاسة.

(تواصل الكلمة بالانكليزية)

وأعطي الكلمة الآن لممثلة اليابان الموقرة، السفيرة كوروكوشي.

السيدة كوروكوشي (اليابان): السيد الرئيس، هل تسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الحاسمة؟ وانني أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل في تقدم عمل مؤتمر نزع السلاح برئاستكم القديرة. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لسلفكم، السفير أوروتيا، للطريقة الماهرة والمتسمة بالكفاءة التي وجه بها مداولات هذه الهيئة. وأود أيضاً أن أعرب عن بالغ تقديري لرئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، السفير راماكر، ولوفده اللذين تفانيا في هدف بلوغ اتفاق بشأن نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن المؤسف جداً اننا لم نستطع التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذا النص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو بشأن ارسال النص الى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ بعد سنتين ونصف سنة من المفاوضات الكثيفة والصادقة والمتفانية. وما هو مخيّب للأمل من باب أولى أنه رغم أن كل الوفود تقريباً أمكنها الموافقة على مشروع نص المعاهدة المقترح من رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، فإن عدداً قليلاً من الوفود لم يستطع بلوغ نفس النتيجة.

وقد أعلنت عدة مرات مدى أهمية هذه المعاهدة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبالتالي للسلم والأمن الدوليين، وأيضاً مدى انتظار المجتمع الدولي أن تأتي هذه المعاهدة الى الوجود. وكان هناك توقع هائل فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، أن يحقق نتيجة ايجابية في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكني أود مع ذلك، في هذه المرحلة، أن أوضح نقطة واحدة فقط ألا وهي أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هي من الأهمية للمجتمع الدولي بدرجة أنه لا يمكن التخلي عنها اذا عجزنا عن التوصل الى توافق في الآراء في جنيف. ويجب علينا أن نفعل أي شيء في مقدورنا لكي تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حقيقة.

وآمل أملاً صادقاً أن يُوحِّد أكبر عدد ممكن من البلدان جهوده لتعزيز مشروع نص المعاهدة بطريقة ما بحيث يُفتح باب التوقيع على المعاهدة هذا الخريف، كما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي. وقد اعتبرت اليابان دائماً حظر التجارب النووية أحد الأولويات العليا، وهي عازمة على عمل كل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف الذي طال نشدانه.

وتحث اليابان الهند بشدة، وغيرها ممن أعربوا عن تحفظاتهم بشأن النص، على إعادة النظر في مواقفهم بسبب الخير الذي يمكن أن تجلبه المعاهدة على المدى الطويل. ونأمل أنهم سينضمون الى جهودنا لكي تأتي الى الوجود هذه المعاهدة المنشودة بدرجة هائلة.

الرئيس: أشكر سفيرة اليابان الموقرة على بيانها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها الى الرئاسة. والمتحدث الأخير على قائمتي هو ممثل كندا الموقر، السفير موهير.

السفير موهير (كندا): أود أن أهنئكم، يا سيدي، على تولي الرئاسة. وسوف تكون مهاراتكم وخبرتكم ضرورية أثناء هذه الفترة الحساسة الى حد ما من عمل المؤتمر. ويجب الحفاظ على مصداقية وسلامة المؤتمر وتعزيزهما ونحن نعتبرك مؤهلاً جيداً بصفة استثنائية للمساعدة على بلوغ ذلك الهدف. وقد مررتم بامتحانين فعلاً هذا الأسبوع، ونحن واثقون بأنكم ستستمرون في أن تكونوا كذلك.

إن تأييد كندا القديم العهد لمعاهدة فعالة للحظر الشامل للتجارب النووية، كجزء من جدول الأعمال الأوسع لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ثابت جيداً. ولهذا السبب، أيدنا تماماً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٦٥ الصادر في الدورة الخمسين وما انطوى عليه من نداء الى أن ينتهي مؤتمر نزع السلاح من وضع هذه المعاهدة للتمكين من التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

وفي ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام، سجلنا في اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح، قرارنا قبول نص الرئيس على حاله، رغم التحفظات، بوصفه أفضل نص يمكن انجازه لمثل هذه المعاهدة في الوقت الحاضر، وأعربنا عن رغبتنا في التقدم نحو التوقيع على ذلك النص في أيلول/سبتمبر المقبل. وقد سجل قرارنا هذا رسمياً في تقرير اللجنة المخصصة. ورغم أسفنا البالغ لأننا لم نستطع مواصلة العمل على أساس توافق كامل في الآراء في هذا المؤتمر، فإننا نشعر بتشجيع كبير بسبب عدد الدول الهام الذي وصل إلى نتيجة مؤيدة فيما يتعلق بمشروع نص المعاهدة الوارد في CD/NTB/WP.330/Rev.2.

ولا يمكن ولا يجب السماح بأن تنتهي الى الفشل الآن أربعة عقود من الطموحات وأكثر من سنتين من المفاوضات الكثيفة. ولا نستطيع بالتالي أن ندع هذه الفرصة التاريخية للتقدم الى الأمام تفوتنا. وسوف تستمر كندا في القيام بأقصى ما تستطيع وفي التعاون الى أقصى درجة لتحقيق التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر المقبل حسب جدولنا الزمني الأصلي. ونأمل أن تتخذ أيضاً أغلبية أعضاء المؤتمر وأعضاء المجتمع الدولي الأوسع مثل هذا الموقف.

وختاماً، أريد أن أذكر البيان الأخير لوزير خارجية كندا عن هذا الموضوع:

"إن لكندا التزاماً قديم العهد بنزع السلاح النووي. وتبدأ مواصلة التقدم في هذه المسألة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسنستمر في تخصيص كل الجهود لنرى ذلك يسير الى نهاية ناجحة".

وقبل أن أترك الحديث لغيري، أود أيضاً مرة أخرى أن أعرب عن أبلغ تقدير كندا لجهود رئيس اللجنة المخصصة، السفير راماكر، وأيضاً لجهود رئيسي اللجنة المساعدين السفيرين زهران وبردينيكوف، ولجهود جميع الوفود الأخرى التي ساهمت بدرجة بالغة الأهمية في الإنجاز الهام الذي هو معروض علينا فعلاً.

الرئيس: أشكر السفير موهير على بيانه وعلى كلماته اللطيفة الموجهة الى الرئاسة. وقبل أن أعلّق هذه الجلسة، أود أن أوجه انتباه الوفود الى الوثيقة CD/WP.477 التي عممت في هذا القاعة والتي تحوي الاقتراح المقدم من باكستان؛ وستكون هذه الوثيقة موضوع مشاوراتنا التي ستبدأ في الساعة ١٥/٠٠ في القاعة I ويؤمل أن يشكل أساس قرار يتخذ في جلسة المؤتمر المستأنفة. وتعلق الجلسة الى الساعة ١٧/٠٠ في هذه القاعة.

تم تعليق الجلسة في الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت في الساعة ١٧/١٥

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة ٧٤٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وكما اتفق عليه في هذا الصباح، أجريت مشاورات غير رسمية مفتوحة مع الوفود المعنية بشأن الاقتراح المقدم من ممثل باكستان كما يرد في الوثيقة CD/WP.477. وكشفت هذه المشاورات عن عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح الذي يدعو الى إحالة تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية (CD/1425 وCorr.1) على الفور الى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولذلك اعتبر هذه المسألة منتهية.

وقبل الانتقال الى ما يتبقى من أعمالنا اليوم، ألاحظ أن بعض الوفود قد تريد التحدث في هذه المرحلة. وأعطي الكلمة لسفير مصر الموقر.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): شكرا يا سيادة الرئيس، أعتقد بأن ما قلتموه حول انتهاء التداول حول مشروع القرار الذي قدمه سفير باكستان السيد السفير منير أكرم يعني أن المسألة قد انتهت، لقد سبق لوفد مصر أن طرح مرتين طريقاً آخر موازياً في جلسة الصباح وهو إمكانية إحالة تقرير لجنة حظر التجارب النووية الذي تم اعتماده يوم ٢٠ آب/أغسطس، إلى الجمعية العامة بخطاب ترسلوه أنتم بصفتكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح إلى رئيس الجمعية العامة في الدورة الخمسين. وأنا لا أعتقد بأن مشاورات جرت حول هذا الموضوع. وربما لم يكن هناك توافق في الآراء حول إرسال تقرير لجنة حظر التجارب النووية وفقا لمشروع القرار الذي اقترحه سفير باكستان إلا أنني أعتقد بأن من الممكن أيضا النظر في إمكانية إحالة التقرير إلى رئيس الجمعية العامة بمعرفتكم بخطاب منكم لأنني أتحسر على وجود أعضاء في الأمم المتحدة لم يشاركوا في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول إعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ولا يعرفون خلفية الموضوع فيما لو دُعيت الجمعية العامة إلى جلسة مستأنفة في

إطار الدورة الخمسين. فأعتقد بأن من حقهم أن يعرفوا ما جرى في هذه المفاوضات وما هي الايجابيات التي انعكست على مشروع المعاهدة وما هي السلبيات. وأعتقد بأنه يجب علينا، عندما ننظر إلى المعاهدة أن ننظر إليها ككل متكامل، وليس كجزء واحد منها فقط. لذلك أقترح عليكم، يا سيادة الرئيس، أن تنظروا في امكانية موافقة مؤتمر نزع السلاح على إحالة تقرير اللجنة الذي تم اعتماده يوم ٢٠ آب/أغسطس إلى الجمعية العامة بخطاب منكم يرسل إلى رئيس الجمعية العامة.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): أريد فقط أن أشير الى أن الاقتراح الذي قدمه تواً مرة أخرى رسمياً سفير مصر الموقر هو اقتراح قدمته بالأمس أثناء المشاورات الرئاسية غير الرسمية عندما قلت إنه رغم أن المجموعة الغربية تفضل أن يكون هناك تقرير، فإننا على استعداد مع ذلك لقبول الإجراء الذي بيَّنه منذ قليل سفير مصر الموقر، ولذلك أود أن أضيف تأييد المجموعة الغربية لذلك الاقتراح.

الآنسة غوس (الهند): لقد اعتقدت بأننا تناولنا جوهر القرار الذي عرضه سفير باكستان وليس شكله. وقد كررت ذكر موقفنا ولا اعتراض لديَّ على أن أفعل ذلك مرة أخرى. لقد قلت هذا الصباح إننا غير مقتنعين بالأسباب التي تجعلنا نتخذ مثل هذه التدابير في الوقت الذي لا تتوقع فيه الجمعية العامة تقريراً في دورتها الخمسين. فسواء أرسل التقرير مصحوباً برسالة أو بقرار هو أمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لذلك الموقف المعيَّن. ونحن لا نرى أي تبرير لأي تدابير خارجة عن العادة يجب اتخاذها في وقت سبق أن اتفق فيه المؤتمر على أنه لا يوجد نص يمكنه الموافقة عليه. فالأمر واقع فعلاً. وإذن، ليس هناك إجراء آخر يتخذه مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة. فهذا هو منطقنا وهذا هو موقفنا. وأعتقد بأنه لو كان المندوبون الذين تحدثوا تواً قد حضروا المشاورات غير الرسمية، لكانوا قد عرفوا أن هذا هو الوضع الذي كان سيوجد.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند الموقرة. حسناً، أظن أن ما سمعنا في هذا المقام، المتحدثون الثلاثة على أي حال، يبرر قراري بأن المسألة قد انتهت. وقبل أن ننتقل الى أعمالنا المتبقية اليوم، ألاحظ أن بعض الوفود قد ترغب في التحدث. أعطي الكلمة لسفير نيوزيلندا.

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا): لا أنوي التحدث عن النقطة التي انتهيتم من تناولها تواً. وكان سيسعد نيوزيلندا أن تؤيد الاقتراح الذي قدمه سفير مصر الموقر. ولكن بصراحة، أعتقد بأنه يتضح الآن، كما قررتم، أن المؤتمر ليس في وضع يسمح له باتخاذ مثل هذا القرار.

وسيتضح من تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية الوارد في الوثيقة CD/1425 أن نيوزيلندا أيدت الاقتراح الداعي الى إرسال نص الرئيس لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية من اللجنة المخصصة الى مؤتمر نزع السلاح لاعتماده. وأيدنا أيضاً الاقتراحات المقدمة اليوم التي كانت ستؤدي الى تقديم تقرير اللجنة المخصصة الى الجمعية العامة. وكما أقول، يبدو الآن أن المؤتمر ليس في وضع يسمح له بأن يتخذ أي من هذين القرارين. ونحن نأسف لهذا الوضع. ويبدو لنا أن المجتمع الدولي قد لا ينظر بتفهّم الى المناورة الاجرائية التي شهدناها اليوم، نظراً لأن النظام الداخلي يقصد به في رأينا تسهيل وليس تعطيل الإدارة المنظمة للعمل.

وهذا الوضع يضع جميع البلدان الممثلة في هذا المؤتمر أمام معضلة صعبة وهي أن قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٥ دعا المؤتمر الى إتمام مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في الوقت المناسب للتمكين من التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر، وهو موعد أخير يكاد لا يتجاوز اسبوعاً من الآن. وقد أتممنا هذه المفاوضات، وإن كان من المؤسف اننا لم نتوصل الى توافق في الآراء بشأن نص الرئيس. وبناء عليه، إن جميع البلدان التي تريد تحقيق توقع الجمعية العامة فتح باب التوقيع على معاهدة في أيلول/سبتمبر تواجه خياراً الآن: هل نترك نص الرئيس الى الأبد في سجلات اللجنة المخصصة ونعلن الفشل، أو من ناحية أخرى، هل نمكّن المجتمع الدولي الذي تخدمه هذه الهيئة، من أن يدرس بنفسه حسنات النص؟ ونحن نرى أنه ليس في هذا الخيار صعوبة: يجب علينا تمكين المجتمع الدولي من دراسة عملنا. وهذه هي أيضاً وجهة نظر الأغلبية الساحقة من أعضاء هذا المؤتمر، كما يتضح من البيانات التي استمعنا اليها منذ بداية الجلسة العامة التي عقدت هذا الصباح. ولقد عملت نيوزيلندا من جانبها بثبات للانتهاء من وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نرى الآن فرصة تحقيق هذا الهدف. ولا تعتبر نيوزيلندا أن هذه المعاهدة تبلغ حدّ الكمال، ولكنها انجاز هام للجنة المخصصة برئاسة المكسيك وبولندا وهولندا على التوالي. ونحن نثني على ثلاثتهم، ونقدم شكرنا الخاص الى رئيس اللجنة الحالي، السفير جاب راماكر ووفده.

ونحن على اقتناع تام بأن مشروع المعاهدة هذا يخدم هدف نيوزيلندا القديم العهد المتمثل في تحقيق نهاية لجميع تفجيرات التجارب النووية الى الأبد. وهي تشكل خطوة أساسية على الطريق المؤدي الى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. واللجنة المخصصة، حسب كلمات رئيسها "بلغت أقصى حدود لما يمكنها أن تتفاوض عليه". وبناء على ذلك، ان ما يجب أن نتخذ قراراً بشأنه هو نص المعاهدة هذا. وفي رأينا أنه لا يجب أن يرفض هذا المؤتمر فرصة ذلك القرار للمجتمع الدولي.

السيد كريد (النمسا): علاوة على ما أعلنه هذا الصباح سفير أيرلندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، نود أن ندلي بالبيان التالي:

إنني أتحدث لكي أعرب عن خيبة أمل الحكومة النمساوية لأننا لم نستطع إحالة تقرير عن العمل المنجز في إطار مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، رغم أن الجمعية العامة طلبت منا إعداد هذه المعاهدة للتوقيع عليها في مستهل دورتها الحادية والخمسين. ونعتقد بأن الجهود التي بُذلت في اللجنة المخصصة انتجت نصاً لمعاهدة يقطع شوطاً طويلاً نحو تلبية متطلبات الدول الأعضاء. ولذلك فقد لقي تأييداً واسع النطاق. وسوف يكون حقاً مما يبعث على الأسى أن تظل هذه الجهود دون نتائج. ونعتقد بأننا ندين لمجتمع الأمم بانتهاز الفرصة الوحيدة لإبرام معاهدة دولية فاتنا إبرامها طوال سنوات عديدة. والنص كما هو عليه، رغم أنه ليس بلا مواطن ضعف وعيوب، لا يمكن تحسينه بمزيد من المفاوضات. وقد أقنعنا أنفسنا بذلك خلال الأسابيع الأخيرة. ولذلك نحن نناشد جميع البلدان أن تولي تأييدها وتضمن أننا لن نُحرم من المزايا الكبيرة المترتبة على تنفيذ هذه المعاهدة. وإن بلدي يرغب في التعاون بكل طريقة ممكنة، وهو منفتح لذلك، من أجل ايجاد الطرق والوسائل للتغلب على الورطة التي وقعنا فيها لسوء الحظ في إطار مؤتمر نزع السلاح.

البارون غيوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي يا سيدي بأن أقول، قبل كل شيء، إنني مسرور لرؤيتكم في مقعدكم الحالي. لقد أتيتم في لحظة تاريخية وليس هناك شك في أنكم ستحتاجون كل مهارتكم الدبلوماسية المعترف بها لأداء مهامكم.

وأود أيضا أن أثني على رئيس اللجنة المخصصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للعمل البارز الذي قام به هو وفريقه. فقد كان صعباً، وكثيراً ما كان حساساً وفي كل الأحوال، مضنياً جداً لجميع أعضاء الوفد الهولندي. لقد قاموا به بروح مهنية تملؤنا جميعاً بالإعجاب، وهم الآن، وأنا متأكد من ذلك، يتطلعون الى راحة مستحقة تماماً. وقد أخبرنا السفير راماكر بأنه سيبقى، من الناحية القانونية، في منصبه حتى شهر كانون الثاني/يناير من العام القادم، وبالتالي انه من السابق لأوانه أن نثني عليه. ولكن الى جانب كون أنني لن أكون أنا نفسي هنا في كانون الثاني/يناير القادم أعتقد بأنه يجب علينا أن نطرق الحديد وهو ساخن، إذا جاز قول ذلك، وأن نفعل ذلك الآن في الوقت الذي لم يمعن فيه إلا القليل على اتخاذنا مثل هذه الخطوة الهامة الى الأمام في عملنا. وبالتالي يا سيادة السفير، تقبل من فضلك أحر تهانينا وامتناننا لهذه الشهور من العمل الشاق الذي خصصته للمؤتمر.

وقد جمع السفير راماكر حوله، لإنجاز مهمته، أمهر أعضاء المؤتمر، بدءاً برئيسي الفريقين العاملين، السفيرين زهران من مصر وبردينيكوف من الاتحاد الروسي. ونثني أيضاً على عمل أصدقائه، أصدقاء الأصدقاء، والقائمون بالوساطة وما الى ذلك، مع عدم نسيان العمل الممتاز في المسائل التقنية، في المقام الأول بتوجيه الدكتور بيتر مارشال. وأخيراً، دعونا نعترف بأن كل من هو حاضر في هذه القاعة ساهم على نحو كثيف، بطريقة أو بأخرى، في عملنا: الوفود نفسها، وأعضاء الأمانة تحت إشراف أميننا العام، السيد بتروفسكي، والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد بن اسماعيل، نائب الأمين العام، وجنيفر ماكبي وابتسامتها الحاضرة على الدوام. نوجه شكرنا لهم جميعاً.

لقد أعربت، في بياني الوطني الذي أرفق بتقرير اللجنة المخصصة، عن أسف بلدي وآماله فيما يتعلق بمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة كما يرد في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2، قلت إن بلجيكا على استعداد لتأييده، باعتباره نصاً توفيقياً، وللتوصية بإحالته الى نيويورك لكي تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبعد دراسة دقيقة، توصلت الحكومة البلجيكية الى استنتاج أن مفاوضات أو محاولات جديدة لتعديل هذا النص لن تقربنا من توافق في الآراء. وبناء على ذلك، من أجل إعطائه كل الأهمية والنشر الذي يستحقهما، كتبت إليكم، يا سيادة الرئيس، لأقول إن حكومتي راغبة في تقديم النص وستكون ممتنة لو عممتم مشروع المعاهدة باعتباره وثيقة رسمية للمؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير بلجيكا على بيانه.

(تواصل الكلمة بالانكليزية)

لا أرى وفداً آخر يرغب في التحدث، ولذلك، اذا سمحتم لي بذلك، سأواصل الأعمال العادية. وأنا متأكد من أنكم على علم بأنه لم يتبق سوى ثلاثة أسابيع أخرى على نهاية دورتنا لعام ١٩٩٦. وبناء عليه، بدأت، بمساعدة الأمانة، في إعداد مشروع التقرير السنوي للمؤتمر المقدم الى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولدي النية في جعل مشروع أول يعمَّم في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق ٢٩ آب/أغسطس، وبدء النظرية فيه في جلسة غير رسمية تعقد بعد الجلسة العامة يوم الثلاثاء الموافق ٣ أيلول/سبتمبر.

وستعقد جلسة المؤتمر العامة القادمة يوم الخميس الموافق ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠